جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليـا

المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية

إعداد

سخا صالح سمارة

إشراف

د. حسن محمد تيم

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربويّة بكليّة الدراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة، نابلس، فلسطين.

2020

المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية

إعداد

سخا صالح سماره

نوقشت هذه الاطروحة بتاريخ 2020/3/5، وأجيزت:

أعضاء لجنة المناقشـــــة

التوقيع

1. د. حسن محمد تيم / مشرفاً ورئيسياً .....
2. أ.د.عبد عساف / ممتحنا داخليا .....
3. أ.د. معزوز علاونه / ممتحناً خارجياً .....

الإهداء

إلى قدوتنا وقائدنا ومعلمنا الأول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى روح والدي العزيز ...رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى من تعلمت منها المثابرة والجد والاجتهاد - أمي الحبيبة - أمد الله في عمرها وأنعم عليها بالصحة والعافية.

إلى من قدمت لي كل الدعم والمساعدة خلال حصولي على درجة البكالوريوس -حماتي الغالية -أمد الله في عمرها

إلى ذلك الضمير الذي يحيى القلب به ولأجله ... إلى زوجي الغالي (جواد سمارة).

إلى تلك الشموع التي أنارت لي الدرب ... إلى أبنائي الأعزاء (أمير، محمد)

إلى تلك الورود التي كانت لي عوناً في مشواري... إلى بناتي المؤنسات الغاليات

(رحيق، روعة، مسك).

إلى من شجعني على إكمال دراستي ... إلى إخواني و أخواتي الكرام وأخص بالذكر أخي الحنون (أبو متيم) وبنت أختي الصيدلانية المتألقة (رئاس) .

إلى دكتوري الفاضل... الدكتور حسن تيم.

إلى جامعة النجاح الوطنية... إلى أساتذتي الكرام...

إلى كل من ساعدني ووقف بجانبي وشجعني...

إلى كل من جد واجتهد وتعب وسهر الليالي ليحقق أهدافه...

إلى كل من يكن لي المحبة والود والاحترام ... إلى وطني الحبيب

أهدي هذه الرسالة المتواضعة.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين واهب المقدرة والشكر له سبحانه الذي أعانني على انجاز هذا البحث المتواضع سائلاً المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتي.

أتقدم بجزيل الشكر من المشرف الرئيسي على الرسالة الدكتور الفاضل" حسن محمد تيم " على سعة صدره وحسن التعاون حيث قدم لي الكثير من الإرشادات والتوجيهات القيمة التي كان لها أكبر الأثر في هذا الإنجاز، وبذل الكثير في مساعدتي على تخطي المصاعب العلمية من أجل إتمام هذه الرسالة ،فجزاه الله عني خير الجزاء.

كل الشكر والتقدير أرفعهما إلى جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية وخاصة المربي الفاضل" الأستاذ الدكتور عبد عساف " بارك الله في عمره.

كما أتقدم بالشكر الجزيل من أعضاء اللجنة الممتحنة الأستاذ الدكتور عبد عساف ممتحن داخلي والأستاذ الدكتور معزوز علاونة ممتحن خارجي على ما قدموه لي من معلومات قيمة خلال المناقشة .

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى وزارة التربية والتعليم وإلى مديريات التربية التعليم في محافظات شمال الضفة الغربية(نابلس، وجنوب نابلس ،وطولكرم، وسلفيت، وقلقيلية، وجنين، وطوباس) و إلى مديري ومديرات المدارس الذين قدموا لي العون والمساعدة لإنجاز هذه الرسالة.

إلى كل من ساهم بجهد قل أو كثر في إتمام هذه الرسالة.....

إليهم جميعاً عظيم الشكر والعرفان.

سخا سمارة

إقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية

أقر بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها لم يقدّم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثيّ لدى أي مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis ،unless otherwise referenced is the Researcher's own work ،and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة:…… **Student's Name: ……**

التوقيع:…… **Signature: …..…….....**

التاريخ:…… **Date: ……..…….....**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
إقرار	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الملحقات	ي
الملخص	ك
الفصل الأول: مقدمة الدراسة	1
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
فرضيات الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	6
حدود الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
الإطار النظري	10
الدراسات السابقة	31
التعقيب على الدراسات السابقة	42
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	45
منهج الدراسة	46
مجتمع الدراسة وعينته	46
أداتي الدراسة	47
صدق الأداة	48
ثبات الأداة	49

إجراءات الدراسة	49
متغيرات الدراسة	52
المعالجات الإحصائية	53
الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة	54
النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها	55
النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	57
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	67
أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	68
ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالمقابلة	72
ثالثاً: التوصيات	73
قائمة المصادر والمراجع	74
المراجع العربية	74
المراجع الأجنبية	78
الملحقات	83
Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1.3)	افراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	47
(2.3)	توزيع مجالات الاستبانة وعدد الفقرات	48
(3.3)	مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مياس ليكرت الخماسي	48
(4.3)	معاملات الثبات لمجالات الاستبانة والدرجة الكلية	49
(1.4)	لانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية الخاصة بمجالات المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر ميري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية	56
(2.4)	نتائج اختبار t-Test في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس	57
(3.4)	نتائج اختبار t-Test في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي	58
(4.4)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة	59
(5.4)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية	61

(6.4)	نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديريه	62
(7.4)	نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديريه	63
(8.4)	يبين استجابات مديري المدارس الحكومية الأساسية على سؤال المقابلة مع التكرار (ن=8)	65

فهرس الملحقات

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق(1)	قائمة أسماء المحكمين	84
ملحق(2)	الإستبانة بصورتها الأولية	85
ملحق(3)	الإستبانة بصورتها النهائية	92
ملحق(4)	موافقه الجهات ذات الاختصاص	97
ملحق(5)	نص مقابلة مديري المدارس الحكومية الأساسية	103

المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية

إعداد

سخا صالح سمارة

إشراف

د . حسن محمد تيم

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية، و التعرف إلى دور بعض المتغيرات مثل (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في الادارة المدرسية، والدورات التدريبية في مجال الإدارة، والمديرية) في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها. ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الميداني من خلال أداتين كمية ونوعية وهي الاستبانة والمقابلة، حيث تكون مجتمع الدراسة من (530) مديراً ومديرة في المدارس االحكومية الأساسية، وتكونت الاستبانة من خمسة مجالات هما: (مصادر التمويل، والأنشطة الطلابية، والتمويل الذاتي، وتمويل المجتمع المحلي، وتمويل الجمعيات الخيرية)، حيث تم قياس صدقها وثباتها، ومن ثم تم توزيعها على عينة بلغ حجمها (217) مديراً ومديرةً، تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية. وبعد جمع البيانات تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية(SPSS) ، وقد أظهرت نتائج الدراسة بعد تحليل البيانات وتفسيرها أن مستوى المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية كانت كبيرة بنسبة (3.78) . كما وأظهرت وجود فروق

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس ولمتغير المؤهل العلمي ولصالح الإناث والدراسات العليا . وبينت النتائج كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية وسنوات الخبرة والمديرية. وأوصت الباحثة: بالعمل على زيادة الدعم المالي الحكومي للمدارس بشكل يتناسب مع متطلبات التوسع والتطور العلمي، وكذلك العمل على تقوية ودعم المشاريع الطلابية التي تعمل على تفعيل آليات التمويل المدرسي.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

فرضيات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

مقدمة

بات من الواضح في هذا العصر، عصر الانفجار المعرفي والتقدم العلمي والتكنولوجي والسرعة في شتى مجالات الحياة أن تقدم الأمم ورقيها يعتمد على مدى تقدمها العلمي، لذلك لا بد من الاهتمام بكل ما يساعد الفرد على مسايرة هذا التقدم والتعامل معه بكل الطرق التي تجعل منه فرداً مثقفاً وقادراً على تحقيق طموحاته وهذا يساعد في صنع مجتمع صالح ومزدهر لأن صلاح المجتمع من صلاح الأفراد وصلاح الأفراد لا يتم إلا من خلال التربية السليمة التي يكتسبها الفرد عن طريق التعليم، وحتى يتم إعداد أجيال واعدة يجب إيلاء العناية الفائقة بالتربية والتعليم ومؤسساتها ومد أيدي العون للمساهمة في إنجاح هذه المؤسسات التعليمية وخاصة الحكومية منها لمساعدتها على تحقيق أهدافها . وبما أن التعليم غدا مورداً استراتيجياً لكل المجتمعات الحضارية والمتقدمة كونه يمدها بكافة احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة ولأنه يعد أساساً للتقدم، أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام به من قبل دول العالم لتطوير نظمها التعليمية وتحقيق الجودة بما يتناسب مع طموح أبنائها ومتطلبات الحاضر وتطلعات المستقبل (**جوهر، 2018**).

كما أن الإدارات الحكومية والدولية على حد سواء تعتني بالتعليم عناية فائقة لدوره وأثره المتزايد على مستقبل الأمم والأفراد حيث تسعى بكل إمكانياتها لإشباع حاجات الأفراد لتنمية الموارد البشرية ودفع عملية التنمية (**العجمي، 2007**).

ونظراً لتزايد أعداد الأطفال والشباب البالغين سن دخول المدارس أدى إلى تضخم الضغط على المؤسسات التعليمية لزيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم بجميع مراحله الأساسي والثانوي والجامعي، ولمواجهة هذا الضغط لجأت الدول لتوفير المصادر اللازمة التي تساعد على تمويل تلك المؤسسات والإنفاق عليها، إلى جانب الإنفاق الحكومي الذي يقف عاجزاً أمام هذا الضغط الآخذ بالارتفاع والذي يتطلب التعاون والمشاركة لتحقيق الأهداف المرجوة (**جلال وكنعان،2012**).

ومع ازدياد أهمية التربية والتعليم بشكل عام بالنسبة للعنصر البشري الذي هو الأساس الذي تبنى بوساطته المجتمعات وتزدهر، فقد جاءت أهمية تمويل المؤسسات التعليمية وإمدادها بكل المستلزمات للقيام بواجبها بأكمل وجه تجاه الأفراد، وأن الأوساط الأكاديمية والرسمية تبدي اهتماماً واسعاً بالموضوعات المتعلقة بالتمويل، فهو يرتبط بكافة مناحي الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتعلقة بالفرد والأسرة والمؤسسة والدولة على حد سواء **(الحاج،2002).**

كما أن مستقبل الأمم والدول بشكل عام سواء المتقدمة أو النامية مرتبط بنوعية التعليم السائد فيها حيث يعتبر التعليم الأداة الرئيسة للتنمية، ومع تفاقم مشكلة تمويل المدارس من أجل الحصول على أجود النوعيات من التعليم أصبحت الحاجة ملحه لمشاركة الجميع من ذوي المصلحة في القطاعات الخاصة والحكومية والمجتمع بشكل عام في عملية التمويل **(Ubogu & Veronica, 2018)**

وتحتل قضية تمويل التعليم مكانة بارزة وأهمية عظيمة في عالمنا المعاصر، حيث تزداد هذه الأهمية في الدول النامية لمحاولتها مواكبة التطور الذي توصلت إليه الدول المتقدمة في جميع المجالات وعلى رأسها التعليم **(أبو الرب والطاهر والكخن وعبد الجواد،2002).**

فالمال هو أساس الحياة وقوامها لكل من الأفراد والأمم ومركز دائرة التقدم والحضارة ويساعد الأمم في النهوض وتبوء مكانة عالية ومرموقة، ويقوي شوكتها ويجعلها مهابة في نظر أعدائها، وبفقدانه تصبح عرضة للافتراس من الأمم القوية وتكون لقمة سهلة في أفواه الطامعين **(الجمل،2006).**

وقد تفاقمت المنافسة بين مديري المؤسسات التعليمية وأخذ كل منهم يسعى لإنجاح مؤسسته والرقي بمستواها إلى أقصى درجات السمو، فأصبح بحاجة ماسة لأن يتحرك تحركا نشطاً لتهيئة الظروف التي تسهم في تطوير الأداء الإداري والتوصل للنجاح المطلوب **(أبو الرب وآخرون،2002).**

وانطلاقا من الأهمية الكبيرة التي يحتلها تمويل التعليم في تطور النظام التعليمي كونه القوة المحركة التي تحقق للتعليم فاعليته وكفايته، فقد تركزت جهود المخططين وصانعي السياسات التعليمية والباحثين في كافة الدول على البحث عن السبل التي يمكن من خلالها إيجاد مصادر جديدة للتمويل بعد أن أصبحت الدول عاجزة عن تحمل نفقات التعليم وحدها **(العزيزي وناس،2006).**

كما إن تمويل التعليم يعتبر عبئاً على الكثير من دول العالم ويصبح أكثر عبئاً وأهمية في فلسطين بسبب القيود والعوائق التي يواجها أبناء شعبنا على اختلاف أعمارهم من قبل الاحتلال محاولاً عرقلة

تقدم مجتمعنا وازدهاره، الأمر الذي أدى إلى التأثير في البنية التحتية لمجتمعنا الفلسطيني، وهذا يتطلب اللجوء إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم وتوفير الموارد التي تساعد على تحسين التعليم ووضع الخطط وتنفيذها دون عراقيل **(الجعفري والعارضة، 2002).**

وهناك دراسات تشير إلى وجود علاقة وطيدة بين أداء الطلاب وتمويل التعليم، والإنفاق عليه في المدارس، حيث يفيد التمويل المدرسي في تحسين نوعية التعليم ورفع تحصيل الطلبة والحد من المشاكل الأكاديمية في المؤسسات التعليمية (**Carey, 2002**).

وفي ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة التي تبحث في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية ويؤمل أن يستفيد من هذه الدراسة أصحاب صنع القرار في وزارة التربية والتعليم الفلسطيني ومديري المدارس وكل من يهتم بالنواحي التربوية وذات العلاقة بموضوع الدراسة.

مشكلة الدراسة

مع ما توصلت إليه دول العالم المتقدمة من رقي وتطور، أصبحت الحاجة ملحة للبحث عن الوسائل التي تساعدنا في الدول النامية على مواكبة التقدم العالمي بالسير بخطى ثابتة نحو دفع عجلة التطور في بلادنا واللحاق بتلك الدول، ومن هذه الوسائل محاولة إيلاء المؤسسات التعليمية الأهمية الكبرى وتهيئة كافة المتطلبات المادية والبشرية من أجل تحسين وتطوير العملية التربوية التعليمية وأخص بالذكر هنا المدارس الفلسطينية التي تعاني الكثير في ظل الاحتلال الإسرائيلي الغاشم ومحاولاته المستمرة للتنكيل بالمدنيين والمواطنين وخاصة الشباب والاعتداء عليهم والنيل منهم بكل الطرق الوحشية، وارتكاب أبشع الجرائم بحقهم واستهداف المؤسسات التعليمية التي تعتبر الركيزة الأساسية لبناء المجتمع الفلسطيني والأجيال الواعدة التي تسعى وتجاهد من أجل نيل الاستقلال والحرية والنهوض بالشعب الفلسطيني وبالأمة العربية كاملة إلى أعلى المستويات، ناهيك عن التزايد المستمر في أعداد الأفراد المسجلين في المدارس الحكومية لزيادة وعي الأهالي وإدراكهم لأهمية التعليم في يومنا هذا، الأمر الذي تطلب بذل الجهود المضاعفة من أجل دعم العملية التعليمية ومساعدة الحكومة بتغطية منصرفات التعليم والعمل على توسيعه وتطويره.

وبحكم عمل الباحثة كمعلمة بديل في سلك التربية والتعليم في عدد من المدارس الحكومية في مديرية قباطية ومن خلال ملاحظتها لبعض الإشكاليات التي تحتاج لتوضيح في هذا المضمار مثل مواجهة مدراء المدارس بعض العقبات والصعوبات في الحصول على معونات لإجراء بعض التعديلات و التغييرات اللازمة أو لشراء بعض الأدوات التي تساعد على حسن سير العملية التعليمية وتحسين أداء الطلبة.

بالإضافة إلى الاطلاع على توصيات عدد من الدراسات السابقة منها دراسة **(سليمان، 2015)** والتي أوصت بدراسة المعوقات التي تواجه إدارة المدارس في توفير مصادر التمويل وسبل حلها بطرق علمية وعملية جادة ومدروسة، ومن هنا فقد اختارت الباحثة أن تبحث في **المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها.**

أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية ؟

السؤال الثاني: هل تختلف المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر المديرين والمديرات في مديريات شمال الضفة الغربية باختلاف متغيرات: (الجنس والمؤهل العلمي والخبرة في الإدارة المدرسية والدورات التدريبية والمديرية) ؟

السؤال الثالث: ما سبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر المديرين والمديرات في مديريات شمال الضفة الغربية ؟

فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة في إجراءاتها على فحص الفرضيات الصفرية الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات المديرين والمديرات في المدارس الحكومية الأساسية في مديريات شمال الضفة الغربية نحو المعوقات

التي تواجه إدارة تلك المدارس في توفير مصادر التمويل تعزى إلى متغير(الجنس والمؤهل العلمي والخبرة في الإدارة المدرسية والدورات التدريبية والمديرية).

أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأمور الآتية:

- التعرف إلى المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر المديرين والمديرات في مديريات شمال الضفة الغربية.
- التعرف إلى أثر الفروق الإحصائية في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل تبعاً لمتغيرات الدراسة(الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة في الإدارة المدرسية، عدد الدورات التدريبية ، المديريات).
- التعرف إلى سبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر المديرين والمديرات في مديريات شمال الضفة الغربية.

أهمية الدراسة

استمدت هذه الدراسة أهميتها من حيث:

أولاً: الأهمية النظرية

تتضح الأهمية النظرية لهذه الدراسة في إعداد الباحثة للأدب النظري الخاص بهذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات المعاصرة والدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى ما سعت إليه الباحثة من خلال الأدب النظري إلى جذب انتباه المهتمين والمديرين والباحثين إلى أهمية موضوع الدراسة الذي يتناول موضوع التمويل بكافة جوانبه وبشكل خاص التمويل الذي يتعلق بالمؤسسات التعليمية الحكومية بجميع أنواعها ومراحلها.

ثانياً: الأهمية البحثية

تفتح هذه الدراسة آفاق بحثية أمام الباحثين من أجل البحث والتحري في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في محافظات شمال الضفة الغربية وتحليلها، واستخراج نتائجها وتعميمها ، كما أنها تعد إثراء للمكتبة العربية، وتساعد الباحثين في اعتبارها من الدراسات السابقة في هذا المجال.

ثالثاً: الأهمية التطبيقية

- الكشف عن السبل التي تتيح للمؤسسات التعليمية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة المعنوية منها والمادية.
- إفادة الباحثين وطلبة الدراسات العليا بالمادة البحثية والنظرية لهذه الرسالة في إعداد دراسات متشابهة تتناول هذا الموضوع في مجتمعات دراسية مختلفة.
- توجيه أنظار المهتمين من متخذي القرار في وزارة التربية والتعليم والمديرين نحو المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في مديريات شمال الضفة الغربية وكذلك وضع حلول ومعالجات لهذه المعوقات.
- في الجانب العلمي تكشف الدراسة الحالية عن مصادر التمويل المتعددة و التي يمكن استغلالها في العملية التعليمية و كيفية الحصول عليها.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود البشرية: المديرين والمديرات في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحدود المكانية: مديريات شمال الضفة الغربية وتشمل (نابلس، جنوب نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، طوباس، قباطية).

الحدود الزمنية : تم إجراء هذه الدراسة خلال العام الدراسي(2019 -2018)

الحدود الموضوعية: تتحدد في استجابات عينة الدراسة للمعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات.
الحدود الإجرائية: التي تتمثل في أداتي الدراسة المستخدمة ودرجة صدقها وثباتها في جميع البيانات، وطبيعة التحليل الإحصائي المستخدم في معالجة البيانات.

مصطلحات الدراسة

التمويل : "هو مجال من مجالات المعرفة ويعرف بأنه الإمداد بالأموالفي أوقات الحاجة إليها وهو مسؤولية كل شخص سواء كان هذا التمويل بمشاريع كبيرة أو على مستوى الأسرة" **(طارق: 2002، 21).**

"ويعرف بأنه المخصصات المالية التي توفرها الجهات المختلفة رسمية أو غير رسمية للإنفاق وسد الاحتياجات اللازمة لإقامة المشاريع أو دعم المؤسسات، حيث تحدد مبالغ سنوية من الميزانية العامة لذلك من قبل الجهات الرسمية" **(البحيري، 2008 : 27).**

"وعرفه الصائغ (2000 : 29) بأنه الإمداد بالأموال اللازمة وحسن استثمارها وإدارتها وتوجيهها لتحقيق الأهداف المنشودة. "

التعريف الإجرائي للتمويل: هو المساعدات التي تقدمها الجهات المسؤولة في المجتمع والتي لها علاقة بصورة أو بأخرى بالمؤسسات التربوية سواء كانت جهات رسمية أو غير رسمية للمساهمة في إنجاح عمل هذه المؤسسات وتحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة عالية، ويتم الحصول عليه من خلال البرامج والأنشطة التي تعدها الإدارة لهذا الغرض.

مصادر التمويل: "وتتمثل في الجهات المختلفة التي تمنح مبالغ نقدية للمؤسسات على اختلاف أنواعها، كالهبات والمنح والوصايا والتبرعات لمساعدة تلك المؤسسات على بلوغ أهدافها" **(صالح،2017: 14).**

التعريف الإجرائي لمصادر التمويل: ويعبر عن الجهات المتنوعة التي تقدم الدعم للمؤسسات التعليمية وخاصة المدارس الحكومية الأساسية بغية تحقيق أهدافها المرسومة والمساهمة في إنجاح العملية التعليمية ودعمها وتحسين مخرجاتها حيث لجأت الباحثة في دراستها إلى قياس استجابات المديرين والمديرات عن عناصر الاستبانة في المدارس الحكومية الأساسية في مديريات شمال الضفة الغربية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

ثانياً: الدراسات الأجنبية

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني
الإطار النظري و الدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

مقدمة

تتناول الباحثة قي هذا الفصل الأدب النظري المتعلق بتمويل التعليم بجميع مراحله، كما تقدم عرضاً لعدد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة والبحث، موضوع تمويل التعليم، وقد تضمن هذا الفصل ما يأتي : مفهوم تمويل التعليم، أهمية قضية تمويل التعليم، تطور نظام التمويل، ملخص عام لتمويل التعليم الأساسي الحكومي في فلسطين بين عامي1948-1920، العوامل المؤثرة في التخطيط لتمويل التعليم ،كيف يتم تنظيم تمويل التعليم، أساليب تمويل التعليم، مبررات تمويل التعليم، مصادر تمويل التعليم، قيود اللجوء للمعونات الأجنبية ،معوقات تمويل التعليم، الأطر والمبادئ التي تحكم عملية تمويل التعليم، مشكلات تمويل التعليم، الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم .

مفهوم تمويل التعليم

نظراً لتزايد الاهتمام بالتعليم والقطاع التعليمي وتطويره بمختلف مراحله ولارتفاع أعداد المقيدين فيه أصبحت قضية تمويل التعليم من القضايا البارزة في المجال التعليمي بالنسبة للدولة وكما أن النقص في التمويل في معظم الدول وخاصة النامية منها يخلق عقبات تحول دون تحسين التعليم وتحقيق الأهداف المتوقعة من النظام التعليمي والعجز عن تنفيذ بعض المشروعات بسبب عدم كفاية التكاليف، حيث لا بد لأي جهد إصلاحي في مجال التربية من التمويل المالي اللازم للقيام بتلك الجهد، ويعد تمويل التعليم أحد العمليات المتعلقة بجميع الأعمال التي من شأنها تزويد المؤسسة بالمال اللازم لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها. وكذلك يعرف تمويل التعليم بأنه الموارد المالية أو العينية التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لإنفاقها على المؤسسة لتسيير شؤونها وتحقيق غاياتها ويعتمد تمويل التعليم على المصادر المتاحة في المجتمع سواء أكانت حكومية أو غير حكومية

وطريقة استثمار تلك الموارد على الوجه الأكمل لصالح المؤسسة التعليمية لمساعدتها على القيام بواجبها اتجاه المجتمع وكذلك البحث عن سبل وأساليب إدارية تكفل حسن الاستخدام لهذه الموارد **(الجربوي، 2015)**.

أهمية قضية تمويل التعليم

هناك الكثير من القيود التي يواجهها نظام التعليم والتي تقلل من كفاءته وتضعف من جودته وجودة مخرجاته ومن أبرز هذه القيود محدودية مصادر التمويل ،الأمر الذي يوثر سلباً في تطوير التعليم وتحسين جودة مخرجاته. وهناك عدة جوانب تؤكد على أهمية وضرورة تمويل التعليم كما بينها جوهر وصيام(2018):-

1- ضرورة تربوية:

فلا بد من إمداد المؤسسات التعليمية بالموارد المالية اللازمة التي تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها بكفاءة وجودة عالية. فهناك العديد من الدراسات التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين جودة التعليم وما ينفق عليه من أموال فتحسين التعليم يحتاج إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطط المعدة لذلك.

2- ضرورة اقتصادية:

حيث يعتبر التعليم نوع من أنواع الاستثمار الذي يعود بالفوائد الاقتصادية على المجتمع ويؤهل الأفراد لمكانة مرموقة فيه ويعدهم الإعداد الجيد لدخول سوق العمل مما يؤدي إلى زيادة ثروات الأمم، كما ويعد التعليم ركن أساسي في عملية التنمية الاقتصادية وهناك علاقة وطيدة بين مؤشرات النمو التعليمي والنمو الاقتصادي في الدولة وهذا ما يؤكد ضرورة تقديم التمويل اللازم للنظام التعليمي.

3- ضرورة اجتماعية:

إن إمداد التعليم بالموارد المالية اللازمة لإدارة أنشطته المختلفة وتحقيق أهدافه يعد ضرورة اجتماعية وهذا ما يترك آثاراً إيجابية على الأفراد،حيث يكسبهم المهارات والمؤهلات التي تمكنهم من تحسين أوضاعهم وتنشيط عمليات الحراك الاجتماعي والاهتمام بالمرأة ومشاركتها في التنمية.

4- ضرورة سياسية:

ويعد التعليم الاختيار الأساسي الذي يؤكد على الارتباط بين تمويل التعليم وفلسفة الدولة وتوجهاتها، كما أن تمويل التعليم يساهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وتوزيع الفرص التعليمية بالتساوي بين الجميع، ويمكن الخريجين من ممارسة العمل السياسي القائم بكفاءة وجودة عالية.

ملخص عام لتمويل التعليم الابتدائي الحكومي في فلسطين بين عام 1948-1920

بلغ عدد المدارس الحكومية في فلسطين (169) مدرسة يعمل فيها(400) معلماً ومعلمة ويلتحق فيها(8389) ولداً و(2189) بنتاً، وأصبح يرتفع أعداد المدارس بالتدريج سنة بعد أخرى نظراً لخطة التوسع التي أعدتها إدارة التعليم الفلسطينية في عام (1920) التي تضمنت بناء (75) مدرسة أساسية خلال أربع سنوات إلا أن الخطة توقفت سنة (1922) وتم زيادة عدد المدارس من قبل السكان لأن عدد المدارس الحكومية لم يستوعب كافة الأطفال من هم في سن التعليم وكان يحرم العديد منهم من فرص الالتحاق فيها كما أوضحت دراسة سابقة أجراها القشطان في ذلك الوقت على أن هناك اختلاف بين المدارس في المدن والمدارس في القرى وهذا يعود لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلة الموارد المالية . وكان عدد قليل من التلاميذ يلتحق بمدارس المدن المجاورة والأجنبية، وفي عام (1934)أخذت الحكومة بتنفيذ خطة تهدف إلى تمويل التعليم الأساسي وتوسيعه لمواجهة احتياجات السكان ولكنها توقفت (1937) بسبب الظروف السياسية والمالية السائدة آنذاك وبذلك تم زيادة عدد المدارس وعدد التلاميذ المقبولين وكانت تكاليف هذه المدارس على كاهل سلطات التعليم المحلية في القرى والمدن العربية. غير أن المدارس الحكومية لم تكن قادرة على قبول كافة التلاميذ الذين تقدموا بطلبات الالتحاق بتلك المدارس (**القشطان،1987**).

وقد تضمن التقرير السنوي لدائرة التعليم في فلسطين الذي صدر في العام المدرسي 1926 ما يلي كما بين القشطان(1987) :

"يبدي سكان القرى حماساً منقطع النظير لفرص التعليم الجديدة ويتولى السكان المحليون تشييد المباني المدرسية على نفقتهم الخاصة وحسب المواصفات التي تطلبها دائرة الصحة بل أن الأمر يتعدى ذلك فهم يزودون المدارس بالتجهيزات اللازمة ويدفعون رواتب المعلمين غير المصنفين."

وقد كتب الدكتور ماثيوز Mathews عن موقف الشعب العربي في فلسطين الإيجابي من تعليم الأطفال بقولهم:

"وفي بعض الجهات جمع الأهالي الأموال فيما بينهم وشيدوا الأبنية المدرسية وكانوا يفاجئون بعدم وجود معلمين بسبب عجز الميزانية"

وعلقت الصحيفة الإنجليزية فرياستاك Freya Stark على موقف العرب من التعليم بقولها:-

"كان الفلاحون يحملون التبرعات ويرصدونها لبناء المدارس حتى ترسل لهم الحكومة المعلمين" وقد كان هناك العديد من التعليقات والأقوال والتقارير التي تناولت موقف العرب والسكان و الأهالي الإيجابي من التعليم ودعمه من جميع جوانبه بالرغم من الظروف الاقتصادية السيئة السائدة آنذاك **(القشطان،1987).**

العوامل المؤثرة في التخطيط لتمويل التعليم

أن توفير التمويل اللازم يهدف للحفاظ على نظام المدارس الأساسية والثانوية حيث يسمح للطلاب وأولياء الأمور والإداريين والمجالس المحلية بالمشاركة في العملية التعليمية ودعمها من أجل تطوير التعليم وإكسابه خصائص مميزة مثل توفير فرص تعليم لجميع الطلاب وتشجيعهم على تحقيق الأهداف المنشودة وتمكينهم من التخطيط السليم لمستقبلهم التعليمي **(Miller, 2018).**

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في التخطيط لتمويل التعليم منها عوامل داخلية وأخرى خارجية:

العوامل الداخلية:

وتكون مرتبطة بالمؤسسات التعليمية من حيث سياساتها وأساليبها المستخدمة وطرق تفاعل مدخلاتها مع بعضها البعض ومنها كما بينها جوهر والملاحي (2018) : -

الاهتمام بالتعليم ورفع جودته وكفاءته وذلك من خلال إتباع سياسات معينة واستخدام طرق وأساليب فعالة، الأمر الذي ينتج عنه زيادة النفقات التعليمية.

1. الاهتمام بالأنشطة اللاصفية داخل المدرسة وخارجها وما تتطلبه من نفقات عالية للقيام بها وتنفيذها مثل الرحلات المدرسية وغيرها.
2. رسوب الطلاب والتسرب من المدرسة أو ما يسمى بالهدر التعليمي الذي يؤدي للهدر الاقتصادي

3. قلة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من قبل الإدارة وعدم توزيعها بالشكل المناسب على عناصر العملية التعليمية.

العوامل الخارجية:

وهذه العوامل مرتبطة بالمجتمع وما يتعلق فيه من زيادة سكانية مستمرة في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية، فتزايد النفقات التعليمية يؤدي إلى ضرورة التوسع في الخدمات التعليمية ومن هذه العوامل كما بينها جوهر والملاحي (2018):-

1. توزيع السكان في المناطق الجغرافية للدولة وكثرة القرى والأرياف مما يؤدي إلى صعوبة توزيع الخدمات التعليمية وإدارتها في تلك المناطق النائية وبالتالي ارتفاع الكلفة التعليمية.
2. التغيرات الاقتصادية السريعة التي تشهدها مختلف المجتمعات المحلية والدولية والإقليمية وما ينتج عنها من تقلبات في الأسعار و الإنفاق على الخدمات العامة للتعليم.

كيف يتم تنظيم تمويل التعليم

يتم تنظيم التمويل في المؤسسات التعليمة عن طريق وزارات التربية والتعليم ومجالس المدارس المحلية ويكون على شكل مجموعة من المنح تسمى" المخصصات "وتقوم الوزارة ومؤسساتها بالتركيز على الموائمة بين الموارد المتاحة وأهداف النظام التعليمي التي يسعى لتحقيقها في ضوء ما يتوافر من ميزانية وموارد لدى المؤسسة التعليمية .ولتنظيم تمويل التعليم يتم الاهتمام بالأمور الآتية كما ذكرها **(Ontario, 2018)**

1. تمويل الفصول الدراسية وتوفير ما يلزم لتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة.
2. توفير التمويل اللازم لضمان حيازة المدارس للمرافق النظيفة والمعدات والأجهزة التي يحتاجونها، وصيانتها باستمرار.
3. توفير الأنشطة المركزة التي تساعد الطلاب على تحقيق التميز والإبداع وتمويلها.
4. تمويل الأولويات المحددة لسد ثغرات النظام قبل تفاقمها عن طريق تلبية الاحتياجات التعليمية اللازمة وتحسين الكفاءة اللغوية.

أساليب تمويل التعليم

أن أساليب تمويل التعليم ومصادره متنوعة وعديدة ويرجع ذلك للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ولكن يجب أن يتعاون كافة أفراد المجتمع وقطاعاته في عملية تمويل التعليم حيث يعتبر واجباً ومتطلباً وطنياً لمساعدة قطاع التعليم على تحقيق الأهداف المنشودة.

يرى جوهر والملاحي (2018) أن أساليب تمويل التعليم تصنف إلى:-

- **التمويل العام** : وهو الأسلوب التقليدي في التمويل وعليه فإن تمويل التعليم مسؤولية الدولة حيث تقوم بتوفير كافة تكاليف العملية التعليمية من خلال تخصيص ميزانية معينة للتعليم من ميزانية الدولة وهذا يوفر الفرص التعليمية للجميع وبالتالي تأسيس مجتمع متعلم.
- **التمويل الخاص** : ويتم تمويل التعليم عن طريق دفع الأفراد أو عائلاتهم تكاليف مقابل الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية وتكون على شكل رسوم.
- **التمويل المختلط** : وهو أسلوب يجمع بين التمويل العام والخاص حيث تتضافر الجهود بين الدولة والمجتمع ويتم التعاون فيما بينهم من أجل تمويل التعليم.

ويضيف أبو شمالة (2018) أسلوب آخر وهو:

- **التمويل الذاتي** : وهذا النوع من التمويل المتصل بالجهود الذاتية للمؤسسات التعليمية ويشتمل على دور المؤسسات التعليمية في توظيف جزء من قدراتها وإمكاناتها المادية أو البشرية للحصول على عوائد يمكن استخدامها لدعم العملية التعليمية والمساهمة في تطويرها وتحسين برامجها وتنمية العوائد المالية في تلك المؤسسات ،ويتم ذلك عبر عدة طرق مثل استثمار بعض الممتلكات من خلال التأجير.

كما ويضيف Smith (2018) أسلوب آخر من أساليب تمويل التعليم وهو:

- **التمويل غير الرسمي** : يتم تخصيص الدولارات أو توفير التمويل اللازم لبرامج محددة أو لطلاب معينين وأكبر مثال على هذا الأسلوب من التمويل هو التعليم الخاص حيث يتم تقديم المال أو التمويل اللازم حسب عدد الطلاب المسجلين وحسب البرامج التي تحتاج للتمويل والموارد المالية والمادية الضرورية لتقديم خدمة معينة أو لتمويل مجموعة من البرامج وسد احتياجاتها.

مبررات تمويل التعليم:

أصبح ينظر للمؤسسات التعليمية حديثاً وخاصة المدارس كمؤسسات رئيسية لإكتساب المهارات والكفاءات اللازمة لدعم النمو الاقتصادي ورفع مستوى الأفراد الثقافي والتعليمي وتنمية الموارد البشرية وتوفير الخدمات الأساسية لأبناء المجتمع **(بغدادي،2009)**.

هناك العديد من الأسباب التي تبرر أهمية تمويل التعليم ومؤسساته وتوفير كافة المستلزمات الضرورية لذلك ومنها:

أولاً: مبررات اجتماعية

يرى بيومي (2017) أن أهم المبررات الاجتماعية لتمويل التعليم هي :-

تفاقم المشاكل الناجمة عن ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم من جهة والزيادة المستمرة في عدد السكان من جهة أخرى.

1. مجانية التعليم، وهي من العوامل التي أدت إلى زيادة الإقبال على التعليم وتقابلها مشكلة نقص الموارد المالية وعدم كفايتها لإتاحة الفرص التعليمية لكل مواطن.
2. تحديات البطالة، وتعتبر البطالة قضية اجتماعية واقتصادية خطيرة يعاني منها العديد من الدول وينجم عنها آثار سلبية متعددة تعيق تحقيق التنمية بجميع أشكالها ومن هذه التحديات-:
   - تعد البطالة تحدياً لعملية النمو الاقتصادي وهذا ما يؤثر على إنتاجية الفرد في المجتمع.
   - تؤثر البطالة بشكل سلبي على تنمية الموارد البشرية التي تعتبر الركن الأساسي للتنمية الاقتصادية للنهوض بالمجتمع.

ثانياً: مبررات اقتصادية

وذكر بيومي (2017) عدد من المبررات الاقتصادية منها:-

1. ضعف دعم التمويل الحكومي وعدم مساهمته في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. حيث لا يتم توزيع الدخل بصورة عادلة مما يؤدى إلى قلة مساهمة الأفراد في العملية التنموية.
2. انخفاض حصة ميزانية التربية والتعليم من الموازنة العامة للدولة وهذا ما يؤدي إلى عدم كفاية ما يخصص من أموال لتمويل التعليم وبالتالي ضرورة البحث عن بدائل تمويل جديدة.

ثالثاً: مبررات تكنولوجية

أهم المبررات التكنولوجية كما بينها بيومي (2017) هي :-

1. الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم والتدفق الهائل في المعلومات وسرعة توليدها أدى إلى تغير مستمر في وسائل المعيشة وسلوك الأفراد وهذا ما أوجد فجوة بين الدول المتقدمة والنامية، لذلك لا بد من السعي لتحسين نظم التعليم ودعمها وتطويرها للتقليل من تلك الفجوة ولمواجهة التحديات التكنولوجية والتكيف معها.
2. الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعد الديمقراطية من أهم الركائز الداعمة لمسيرة التعليم وتمويله والتي تساعد في الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق مشاركة مجتمعية فاعلة من قبل الأهالي وأولياء الأمور والمؤسسات الشعبية . وقد ساعد التقدم التكنولوجي على بروز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبالتالي تقدم المجتمعات ونهضتها .

مصادر تمويل التعليم العام

لقد أشارت معظم الدراسات المتعلقة بتمويل التعليم إلى أهمية العامل الاقتصادي وارتباطه الوثيق بالتعليم بجميع مراحله وحثت على ضرورة رفع من نسبة الحصة المخصصة لميزانية التعليم من ميزانية الدولة العامة والحصول على مصادر متنوعة لتمويله ودعمه للمساعدة في توسيعه وتحسين نوعيته ليتناسب مع حاجات المتعلمين ويكسبهم المهارات اللازمة **(أبو الحمص،2006)**.

وهناك صعوبات في وضع تصور كامل لمصادر التمويل في دول العالم ولكن يمكن تحديد أهمها:

أولاً : المصادر الأساسية

وهي من المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية في توفير الموارد اللازمة لتغطية تكاليف تنفيذ مشروعاتها حيث أن طريقة تقديم المعونة ومحتواها يختلف من مانح لآخر، فهناك معونات متنوعة كالمعدات والتجهيزات والرواتب وتعتبر هذه المساهمات ذات أهمية بالغة لاستمرار التعليم وتقدمه **(مجنن،1987)**.

وتشمل المصادر الأساسية ما يلي: -

التمويل الحكومي:

تعد ميزانية الدولة الصادرة عن الحكومة المصدر الأساسي لتمويل التعليم وتختلف مساهمة الحكومات في دعم التعليم وتمويله وفقاً للنظام السياسي والاقتصادي السائد في كل دولة، وبذلك تعد الدولة المصدر الرئيسي لتمويل التعليم ويتم الإنفاق عليه بعدة طرق منها الضرائب العامة **(جوهر والملاحي،2018)**.

ويرى العزيزي وناس(2006) أن هناك صور متعددة للتمويل الحكومي منها:

1- التمويل عن طريق الحكومة المركزية:

ومن خلال هذا الأسلوب تقوم الحكومة المركزية سنويا بتخصيص مبالغ نقدية من ميزانيتها للتعليم كما في فرنسا والصين وبعض الدول النامية .

2- التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية:

وتبعا لهذا الأسلوب تسمح الدولة للحكوميات الإقليمية بالإشراف على المدارس وتخصيص موارد مالية معينة للإنفاق عليها ،كما في إنجلترا وألمانيا و أندونيسيا.

3- التمويل بالمشاركة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية والمحلية :

وتبعا لهذا الأسلوب يتم الاعتماد على الميزانية المركزية للدولة لإمداد التعليم بالمال اللازم من مختلف الموارد المتاحة مثل السلطات المحلية، والضرائب، والقروض وغيرها، كما في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند.

الرسوم الدراسية:

وتعد المصدر الرئيسي للدخل في معظم المؤسسات التعليمية ويتم الإنفاق من هذه الرسوم على النفقات المتكررة في العملية التعليمية كالمرتبات والتجهيزات، وهي عبارة عن مبالغ محددة يدفعها الطلبة في بداية العام الدراسي كرسوم مدرسية ،وتساعد في سد بعض التزامات المدرسة المالية **(جوهر والملاحي، 2018)**.

القروض:

والمقصود هنا قروض المؤسسات التعليمية، حيث تلجأ بعض الدول لتمويل برامجها وخططها التعليمية إلى مؤسسات خارجية ويتم سدادها على فترات **(شامي، 2018)**.

ويقوم البنك الدولي بمنح قروض للقطاع التعليمي من خلال الاستثمارات التي يوجهها لتحقيق عدة أهداف تدعم قطاع التعليم في العالم ومن هذه الأهداف كما بينها المتبولي (2003):-

1. توفير فرص تعليمية متكافئة للجميع.
2. تحسين نوعية التعليم ،حيث يقدم البنك الدولي مساعدات تسهم في تطوير المناهج التعليمية والوسائل المستخدمة في التعليم وتدريب المعلمين.
3. تحسين الكفاءة الداخلية لتنفيذ البرامج التعليمية.
4. تعزيز إدارة وتطوير القطاع التربوي من خلال الاهتمام بالمجالات التالية: اتخاذ القرارات وعملية التخطيط وعملية التقويم والبحث العلمي .

أقساط التعليم الخارجي:

ويعد هذا المصدر من المصادر الرئيسية لتمويل التعليم ويحتل مكانة كبيرة في كثير من الدول ويساهم في توفير حاجات وخدمات تعليمية متعددة (**شامي، 2018**).

ثانياً: المصادر الثانوية

وتسهم هذه المصادر في تمويل التعليم بنسبة محدودة وضئيلة ويتم تقسيمها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية (**جوهر والملاحي،2018**).

المصادر الداخلية:

وتتمثل في التمويل القائم على أساس المجتمع**:**

ونظراً لأهمية التمويل المجتمعي للتعليم وارتباطه بقضايا تحتل مكان الصدارة في معظم الدول وخاصة النامية حيث تزايد الضغط على بعض الحكومات وأصبحت غير قادرة على توفير كافة النفقات المالية والمادية للتعليم، ومن هنا بدأت مشاركة المجتمع في تمويل التعليم في الكثير من الدول عن طريق

رسوم التسجيل والمنح والهبات التي يقدمها أفراد المجتمع والتبرعات الأهلية والجهود الذاتية **(جوهر والملاحي،2018)**.

فمثلا في الولايات المتحدة يتم التمويل المجتمعي بعدة طرق منها; بيع اليانصيب وبيع السلع ومساهمات جمعيات الآباء والمعلمين. وفي أوروبا في المملكة المتحدة يكون عن طريق مساهمة أولياء الأمور في المساعدات والخدمات والتبرعات المادية والمالية مما يدعم زيادة ميزانية المدرسة وبالتالي تحسين الخدمات والبرامج التعليمية أما في آسيا والصين فهناك إقبال من المصانع والمناجم والمؤسسات العامة والأفراد بالتبرع من أجل التعليم حسب قدراتهم وكذلك إمداد التلاميذ بوسائل التدريب المتاحة و بالمزارع والورش في البيئة المحيطة بالمدرسة أما في الهند تعتمد المدارس الأساسية بشكل أساسي على التمويل الحكومي ومن ثم المعونات النقدية والعينية التي يقدمها الشعب بالإضافة إلى وجود مزارع تابعة للمدارس يتم استخدام عائدها في تمويل تلك المدارس. وفي أندونيسيا فإن مساهمات المجتمع والقطاع الخاص يعد من الأولويات في سياسة الحكومة للتمكن من نشر التعليم بين جميع الفئات في المجتمع. وقد بينت إحصاءات أن 12 % من المدارس الأساسية تم تأسيسها بواسطة المجتمعات المحلية .وفي أمريكا اللاتينية تشير إحصاءات إلى أن ما بين 15% إلى30 % من النفقات التعليمية تعتمد على الموارد والإسهامات التي يقدمها المجتمع. وفي أفريقيا يساهم الخبراء المزارعين في تقديم النصح والتخطيط الفني وبناء المدارس الابتدائية ومساكن للمدرسين أما الحكومة فتمدهم بالمواد اللازمة لذلك **(العزيزي وناس، 2006)**.

- ويرى العزيزي وناس (2006) أن التمويل المجتمعي للتعليم يواجه العديد من المشكلات منها:- تدني الجودة ومستوى التعليم لدى الطلاب نتيجة عدم توافر كافة الموارد اللازمة والمعلمين غير المؤهلين والمدربين بالمدارس.
- إن عمليات التمويل الذاتي المجتمعي تؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية وعدم توافر العدالة في توزيع الموارد بسبب اختلاف ما تطلبه المدارس من منطقة لأخرى، لذلك لا بد من وجود نمط متوازن من أنماط الضبط المركزي حتى يحقق التمويل المجتمعي الفائدة المرجوة.

المصادر الخارجية:

وهناك أساليب أخرى لمصادر التمويل المجتمعي للتعليم وتتضمن مساهمات خريجي الجامعات ومنح وتبرعات من بعض رجال الأعمال ومساعدات من الكنائس العالمية وهبات من منظمات محلية وعالمية (**العزيزي وناس**،2006).

كما وتشمل المصادر الخارجية المساعدات الفنية مثل إمداد المؤسسات التعليمية بالمعلمين المؤهلين والخبراء من قبل دولة أخرى. أو المساعدات العينية مثل تقديم بعض المنح والمبالغ لتوفير التمويل اللازم ودعم التعليم (**شامي، 2018**).

بالإضافة للمعونات الأجنبية وكذلك مساهمات المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة وما تقدمه هيئة اليونسكو واليونيسف من مساعدات لتطوير التعليم ودعمه، وناهيك عن مساهمة رجال الأعمال في تمويل التعليم سواء من خلال إنشاء المدارس أو توفير التجهيزات والمعدات اللازمة لها (**جوهر والملاحي،2018**).

قيود اللجوء للمعونات الأجنبية

تقوم حكومات الدول الأقل حظاً بزيادة الموارد المتاحة لديها عن طريق اللجوء للمعونات الخارجية لتنفيذ المشروعات المخطط لها.

وهناك سلبيات وعقبات تنجم عن استخدام مصادر المعونات الخارجية كما بينها مجنن (1997) مثل-:

1. زيادة الأعباء المالية في المستقبل.
2. تشكيل خطر الاعتماد على الدول والهيئات المانحة.
3. تقييد حركة المؤسسات التي تحصل على المعونات الخارجية.
4. قلة التوافق بين الحاجات المحلية والمعونات الخارجية.

معوقات تمويل التعليم

إن التمويل في مجال التعليم يواجه العديد من المعوقات والعقبات التي تخضع لتقلبات يصعب السيطرة عليها وقد أورد جوهر والملاحي (2018) مجموعة من تلك المعوقات من أهمها:-

1. نقص الموارد المالية الحكومية اللازمة لتحسين التعليم، فلا بد من توافر الكمية اللازمة من الموارد المالية لأي مؤسسة تعليمية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها وتطوير برامجها .
2. سوء توزيع الموارد المالية المتاحة والخدمات التعليمية وخاصة بين العاصمة والمحافظات الحضرية وبين الريف و المناطق القروية، فهناك انحياز نحو الحضر على حساب الريف .
3. ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي في استثمار التعليم وغالباً ما يكون تمويل التعليم من الموازنة العامة للدولة دون الاستعانة بالموارد الخاصة وعدم مساهمة القطاع الخاص.
4. محدودية التمويل الذاتي والتمويل الخارجي، ويعتبر التمويل الذاتي الذي تحصل عليه المؤسسات التعليمية كرسوم التسجيل ورسوم الامتحانات والأنشطة الطلابية ضئيل وغير كافٍ، وتعاني المؤسسات من ضعف التمويل الخارجي الذي تقدمه المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم وتطوير التعليم.

بالإضافة إلى ورد سابقاً أورد صائغ (2000) مجموعة من المعوقات من أهمها :-

1. اعتماد المؤسسات التعليمية على الدعم المالي المقدم من الحكومة أو الدولة ونتيجة عدم قدرة الحكومة على توفير كافة المستلزمات التعليمية انبثقت العديد من المشاكل التي لا يتم حلها إلا عن طريق توفير مصادر متنوعة من التمويل المادي والمعنوي .
2. عدم تشجيع القطاع الحكومي على إقامة علاقات تعاون بين قطاع الأعمال وقطاع التعليم.
3. غياب الهيكلية الإدارية المناسبة التي تدعم التفاعل بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم.
4. قلة إقدام القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات التعليم المختلفة وكذلك قلة المشاريع المشتركة بين الجانبين.

الأطر والمبادئ التي تحكم عملية تمويل التعليم

أن الأطر والمبادئ التي تحكم عملية تمويل التعليم متعددة ومتنوعة نظراً لتعقد موضوع تمويل التعليم وتنوع مصادره، حيث أصدر البنك الدولي قرار عام(1965) بعنوان" أولويات استراتيجيات التعليم "حدد فيه المبادئ التي يتم تمويل التعليم بموجبها وهي كما أوردها جوهر، صيام وسليمان(2018)

1. ضبط القبول بمؤسسات التعليم بالرجوع لأسس ومعايير اختيارية.

2. منح استقلالية كاملة لمؤسسات التعليم وتنويع مصادرها.
3. محاولة إيجاد مصادر جديدة ومتنوعة لتمويل التعليم بالإضافة لميزانية الحكومة.
4. فرض رسوم دراسية يدفعها الطلاب لتغطية بعض تكاليف المؤسسة التعليمية.
5. تقديم قروض ومنح للطلا ب وخاصة المؤهلين لمساعدتهم على إكمال دراستهم .

بالإضافة إلى ماتم ذكره أضاف **(Sass, 2010)** ضرورة زيادة رواتب المعلمين الذين يعملون في المدارس الموجودة في الأحياء الفقيرة وزيادة الميزانية المخصصة لإعداد البرامج التي تساعد على تنمية المعلمين مهنياً من أجل تحسين جودة الأداء المهني لهم في هذه المدارس.

أهم الدروس المستفادة من تمويل التعليم

من أهم الدروس المستفادة من تمويل التعليم كما اوردها حسب النبي **(2016):**

1. إعطاء مديري المدارس الحكومية صلاحيات للتعامل مع رجال الأعمال وعقد شراكات معهم
2. تحسين أداء المعلمين وتطوير التعليم ورفع جودته.
3. إتباع سياسات تعليمية تحقق التعليم الفعال.
4. تقليل الفجوة بين المدارس في الأحياء الفقيرة والمدارس في الأحياء الغنية.

مشكلات تمويل التعلم

إن من أهم المشكلات التي تواجه النظم التعليمية تتعلق بتوفير الأموال اللازمة للتعليم وتطويره والتوسع فيه وأن قضية الإنفاق على التعليم من القضايا الرئيسية بالنسبة لنظم التعليم في مختلف دول العالم (**صائغ،2000**).

وتبدو مشكلة التمويل المدرسي بسيطة في الوهلة الأولى لصانعي السياسات ولكنها في الحقيقة صعبة، حيث أن تحديد المناطق التي تحتاج للدعم المادي وكذلك تحديد الطلاب الذين يحتاجون للتمويل أكثر من غيرهم وتخصيص الأموال لذلك و ضمان توفير التمويل اللازم لسد الاحتياجات المدرسية من قبل صانعي السياسة ليس بالأمر السهل، ومن أهم الأسباب الكامنة وراء هذه الصعوبة هو شراكة الدولة أي الحكومة والمجتمع المحلي في الإمداد بالتمويل وأهمية العدالة في توزيع التمويل المدرسي، فيجب بذل الجهود من قبل صانعي السياسة للتعرف على المناطق الفقيرة وتقديم الخدمات التعليمية

اللازمة لطلابها والمساهمة في دعمها وتمويلها للعمل على تقوية نظام التعليم فيها **(Matthew & Kristin،2017)**.

كما أن توفير مبدأ العدالة في توزيع التمويل بين مختلف المناطق يعد من المشاكل الرئيسية التي تواجهها المؤسسات التعليمية لما لهذا المبدأ من آثار إيجابية على التعليم، حيث يساهم في تحسين نظم التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحسس احتياجات التلاميذ والعمل على تلبيتها بالإضافة إلى تنفيذ الإصلاحات التعليمية وتعديلها **(Banicki , 2014)**، كما أثبتت دراسات أمريكية أن تمويل المدارس يفيد الأغنياء ويدعمهم أكثر من دعمه للفقراء **(Brown, 2017)**.

وهناك العديد من المشاكل المتعلقة بعدة جوانب منها:

1. مشاكل متعلقة بالجانب الأكاديمي: حيث أن نقص تمويل التعليم يؤثر سلباً على الكفاءات الأكاديمية وعلى المستوى التعليمي لدى الطلبة **(رحمة، 2000)**.
2. مشكلات متعلقة بالبحث العلمي: ويعتبر البحث العلمي من العوامل الأساسية والضرورية للنهوض بالعملية التعليمية وتطويره، وتوفير مستلزماته يساعد أفراد المجتمع على حل مشاكلهم ومشاكل مجتمعهم بأسلوب علمي حديث **(غنيمة،2002)**. وقد أوضحت العديد من الدراسات أن سبب تدني الأبحاث العربية يعود إلى انخفاض الميزانية المخصصة للبحث العلمي **(السيدية وباطويح، 2000)**.
3. مشكلات متعلقة بالأجهزة والمباني والمعدات: أن النقص في تمويل التعليم وانخفاض الميزانية المخصصة له يؤثر سلباً على مدخلات العملية التعليمية من أجهزة ومباني ومعدات وبالتالي يضعف من جودة مخرجاتها وكفاءتها **(غنيمة،2002)**.
4. المشكلات المتعلقة بخدمة المجتمع : وتعتبر المؤسسات التعليمية من أهم الاستثمارات أنشأها المجتمع لصالح أبناءه حيث تقوم تلك المؤسسات بتقديم خدمات تعليمية لأبناء المجتمع ومساعدتهم على مواكبة التطور التكنولوجي، ولكن لا بد من مشاركة المجتمع ودعم مساهمته في تمويل تلك المؤسسات لتحسينها وتنميتها **(صبيح،2005)**.

الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم

إن قضية تمويل التعليم من القضايا المتجددة والهامة التي تواجه كافة دول العالم على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية، وتعرض أي من الدول لأزمة اقتصادية يؤثر مباشرة على تمويل التعليم، مما دفع العديد من الدول لتبني سياسات تمويلية عديدة من أجل تخفيف العبء الملقى على الحكومات في تمويل التعليم، ومن هذه السياسات تعزيز مشاركة الطلاب وأولياء الأمور والهيئات والمؤسسات المحلية في التمويل. وهناك العديد من الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم في كافة الدول المتقدمة منها والنامية على السواء ومن هذه الاتجاهات:

- التمويل الحكومي سواء المركزي أو المشترك بين الحكومات والأقاليم و الولايات.
- مشاركة الأفراد والهيئات وأولياء الأمور والتمويل الذاتي والتبرعات بالموارد المالية أو العينية للتخفيف من العبء الواقع على عاتق الحكومات بسبب زيادة أعداد الطلبة وارتفاع تكلفة التعليم **(عزوز،2009)**.

1. **تمويل التعليم في ألمانيا**

يقسم تمويل التعليم في ألمانيا بين السلطات المحلية التي تقوم بمسؤولية الشؤون الخارجية للمدارس مثل (إنشاء وصيانة مباني، تجهيزات، تسهيلات، مواد تعليمية) والمقاطعات التي تتحمل مسؤولية الشؤون الداخلية مثل (تحديد المناهج وتطويرها، بنية النظام التعليمي ،تأهيل وتدريب المعلمين ودفع رواتبهم). وهناك قوانين تحكم جميع أوجه التمويل سواء التمويل الخاص الذي يتم من خلال الأموال العامة، أو المساعدات الفنية و برامج التدريب المهني التي تقدمهاالمصانع من أجل تزويد الطلبة بالمهارات التي تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل**(عزوز،2009)**.

بالإضافة إلى وجود أمور يجب أن يأخذها المسؤولين بعين الاعتبار عند وضع السياسات التعليمية وصياغتها ومنها فهم السياقات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية وحسن التعامل معها وخصوصاً عند وضع الموازنة المالية المتعلقة بالتعليم **(Serna.2014) .**

2. **تمويل التعليم في اليابان**

إن تمويل التعليم والاهتمام به ودعم ميزانياته والتوسع فيه منذ إعلان اليابان يرجع إلى اعتباره مفتاح النهضة واللحاق بالغرب والتفوق عليهم. كما أن اليابان تتسم بتقدم التعليم ونموه وتطوره ويظهر ذلك

من خلال التنظيم والبناء الفني والتكنولوجي والجيل الماهر والمعد والأيدي المؤهلة والمدربة التي تتواجد في سوق العمل في اليابان وذلك بسبب التطور والتقدم الاقتصادي السريع وما يتعلق به من نمو سريع لكافة مجالات الحياة، وهذا الإنفاق الكبير على التعليم وتمويله بشكل واسع قاد الدولة إلى تشكيل قاعدة عريضة من المفكرين والخبراء والفنيين الذين تمكنوا من منافسة الخبراء الأمريكيين والتفوق عليهم **(عزوز،2009)**.

مصادر تمويل التعليم في اليابان

إن عملية تمويل التعليم في اليابان معقدة كما هو الحال في مختلف دول العالم وذلك لما تتطلبه من تقديم خدمات تعليمية متساوية بالإضافة إلى ما تقدمه الأسر من خدمات تعليمية لأبنائهم حسب رغباتهم حيث تقوم الحكومات القومية بالإنفاق على المرحلة الاساسية والثانوية من خلال المنح التي تقدمها الكليات والجامعات ومعاهد الأبحاث ،حيث لا تفرض ضرائب لهذا الغرض وتتحمل الحكومة المركزية جزء من نفقات التعليم والجزء الآخر تقوم به المجالس الإقليمية للتعليم (عزوز، 2009).

3. تمويل التعليم في أمريكا

يختلف نظام تمويل التعليم في أمريكا من ولاية لأخرى حسب اختلاف الظروف التي تؤثر على المجتمع وتنوع السكان والقيم داخل كل ولاية مثل قيم الحرية والعدل والمساواة وما يتطلبه تحقيق تلك القيم من إنفاق على التعليم وتدخل النظام السياسي، كما أن التشريعات الدستورية والقوانين والمحاكم العليا وهياكل الإدارة التعليمية هي التي تحكم عملية التمويل.

مصادر تمويل التعليم في أمريكا

هناك مصدران أساسيان لتمويل التعليم في أمريكا وهما:

أولاً : القطاع الحكومي ويشمل ثلاثة مصادر فرعية وهي:

1- الحكومات الفيدرالية.

2- حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

3- السلطات المحلية.

ثانياً: القطاع الخاص ويشمل المؤسسات التعليمية الخاصة ويتم التمويل فيها ذاتيا من خلال المصروفات والرسوم التي يسددها الطلاب وأولياء الأمور بالإضافة للتبرعات والمنح المالية التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية والتجارية الكبرى.

هناك عدة مشاكل يواجها نظام تمويل التعليم في أمريكا، وتختلف هذه المشاكل من حيث أبعادها وأحجامها حيث تم ترتيبها حسب درجة تأثيرها وخطورتها كما أوردها عزوز (2009):-

1. وجود مشكلات مالية تتعلق بزيادة العجز في الميزانيات الدولية مما يؤدي إلى خفض ميزانيات التعليم، وبالتالي التأثير على توفير احتياجات الإدارة التعليمية وحاجات المتعلمين .مما يدفع القائمين على العملية التعليمية في التفكير في حلول وبدائل لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة هذا الانخفاض في ميزانيات التعليم.
2. تزايد التفاوت بين ميزانيات الإدارات التعليمية وهناك اختلاف كبير في الإنفاق على التلميذ الواحد بين إدارة تعليمية وأخرى، وهذا يعد انتهاك للدستور الذي ينص على تحقيق المساواة والعدالة عند توزيع الفرص التعليمية.
3. عدم توزيع المخصصات المالية للحكومة الفيدرالية بالصورة المناسبة، فكثير ما يتم الإنفاق بما لا يتماشى مع احتياجات الحكومات المحلية ولذلك كثيراً ما تطالب المحليات بأن يكون اتخاذ قرار الإنفاق من صلاحياتها لأنها الأعلم باحتياجات مدارسها وحاجات المتعلمين.

4. **تمويل التعليم في بريطانيا**

يعتمد تمويل التعليم في بريطانيا على السلطات المحلية من خلال عدة مصادر مثل الضرائب العامة والإيجارات والخدمات، بالإضافة إلى إسهامات الحكومة المركزية من منح تقدر حسب عدد الأفراد وخصائصهم ،وهذا التمويل الذي يتم توزيعه بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية يخلق نوع من التوتر الدائم فيما تحاول السلطات المحلية في الحصول على الاستقلال أما الحكومة المركزية تحاول وضع ضوابط للصرف من جانب السلطات المحلية بحيث يكون خاضع لموافقة قانونية محددة لكل عمل تقوم به (**الرفاعي،2008**).

5. تمويل التعليم في فرنسا

يتم تمويل التعليم في فرنسا باقتطاع نسبة من الدخل القومي وهذا بحد ذاته يعد مشكلة لأنه يسبب في حرمان القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى تمويل، وهذا ما دفع المسؤولين للتفكير في حلول لمواجهة هذه المشكلة، و من هذه الحلول كما بينها عزوز (2009):-

1. زيادة فرص القبول في التعليم العالي.
2. تطوير إنتاجية النظام التعليمي لجذب المتعلمين من خلال استخدام طرق تدريس حديثة.
3. إلزام أولياء الأمور المقتدرين بتحمل نفقات تدريس أبنائهم .

مصادر تمويل التعليم في فرنسا:

إن تمويل التعليم في فرنسا لا يتم عن طريق النظام المركزي على الرغم من مركزية الإدارة الفرنسية .حيث يتم تمويل المدارس الأساسية بمشاركة السلطات المحلية والبلديات والكوميونات.أما تكاليف الأبنية المدرسية وتجهيزاتها وتوفير الأدوات التعليمية والأثاث المدرسي فيقع على عاتق البلديات والكوميونات. أما الحكومة المركزية فتحمل معظم نفقات التعليم الفني وكذلك صرف جميع رواتب المعلمين (**عزوز، 2009**).

6. **تمويل التعليم في كوريا الجنوبية**

يعتمد تمويل التعليم في كوريا الجنوبية أساساً على الحكومة المركزية التي تحدد الميزانية المخصصة للتعليم من خلال فرض الضرائب والرسوم على تأجير الممتلكات الحكومية المحلية بالإضافة إلى النسبة التي تخصصها من الميزانية العامة للدولة للتمويل الجامعي**(عزوز،2009).**

تمويل التعليم في الدول العربية

يعتمد تمويل التعليم في الدول العربية بشكل كبير على الحكومات التي تقوم بتقديم الخدمات التعليمية اللازمة من أجل تحقيق الأهداف التربوية المرجوة. كما تقوم تلك الحكومات في البحث عن مصادر غير حكومية للتمويل وكذلك إلزام آباء الطلاب بتحمل بعض نفقات تعليم أبنائهم (**عزوز، 2009).**

1. تمويل التعليم في دول الخليج

إن ما تحظى به تلك الدول من تقدم تكنولوجي وثورة اتصالات وانفتاح إعلامي ،أوجب على المسؤولين ومتخذي القرارات التعليمية الاهتمام بقضية تمويل التعليم ومعالجة ما يتعلق فيها من مشكلات وضرورة استمرار الدولة في تمويله لعدة أسباب ذكرها عزوز (2009):-

- أن التعليم يهتم بالدين الإسلامي والتاريخ ويضعهم في سلم الأولويات.
- أن التعليم يعالج ظروف الخليج الاجتماعية والسياسية ويسعى لتحقيق الوحدة الوطنية.
- أن التعليم في دول الخليج في بداية تطوره ويحتاج لدعم الدولة.

لذلك يجب تفعيل دور كل القطاعات لتمويل التعليم وخاصة القطاع الاقتصادي وما يمكن أن يقدمه لمؤسسات التعليم المختلفة أو المشاركة في تنفيذ بعض المشروعات للاستثمار في التعليم ولكن هناك أزمة تواجهها دول الخليج في تمويل التعليم نتيجة التوسع في توفير فرص التعليم للأطفال والشباب لاحتلاله مكانة مميزة في سلم الأولويات الوطنية في المجتمعات الخليجية والدافع وراء ذلك هو الوازع الديني من ناحية والكبرياء الوطنية من ناحية أخرى وزيادة العوائد النفطية واستثمارها لخدمة المجتمع الأمر الذي أدى إلى ازدهار التعليم بمختلف مراحله في دول الخليج **(عزوز،2009)**.

2. تمويل التعليم في سلطنة عمان

يعتمد تمويل التعليم في سلطنة عمان على ما تخصصه الدولة من ميزانياتها العامة. حيث اتسمت هذه الميزانية في الخطة الخمسية الأولى من عام 1976 إلى عام 1980 بالارتفاع، وتزايدت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الدخل القومي ثم تراجعت النسبة بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية وتذبذب أسعار البترول كونه المصدر الرئيسي للميزانية في السلطنة ومع ذلك يعتبر مستوى نسبة إنفاق الدولة على التعليم مرتفع بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى **(عزوز،2009)**.

3. تمويل التعليم في سوريا

يتبع تمويل التعليم في سوريا التمويل المركزي حيث أن الدولة هي المسؤول الأول عن توفير الخدمات التربوية التعليمية من خلال وزارة التربية التعليم العالي وقد بين أن هناك ازدياد في نسبة الإنفاق على التعليم من العام الدراسي 1957 حتى عام 1966 إلا أنها انخفضت تلك النسبة بسبب الانتكاسات

التي تعرضت لها الأمة العربية بشكل عام وسوريا بشكل خاص في حرب يونيو.1967 ثم عادت للتزايد التدريجي في بداية السبعينات **(عزوز،2009).**

4. تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية

يعد تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية تمويل مركزي أي أن الحكومة تقوم بتوفير كافة النفقات المالية للجهاز التعليمي من أجل المحافظة على حقوق الشعب الأساسية، ليس هذا فحسب بل وتقدم الكثير من الدعم والمساندة لبعض الدول العربية الإسلامية الأخرى **(عزوز،2009).**

5. تمويل التعليم في مصر

يعتمد تمويل التعليم في مصر بشكل أساسي على ميزانية الدولة بالإضافة إلى الاعتمادات التي تندرج ضمن موازنة الخدمات التي تقدمها بعض الوزارات الأخرى كالصحة والصناعة والتجارة التي تساهم في تمويل ودعم المشروعات والمؤسسات التعليمية ،إلى جانب المعونات الدولية التي تحصل عليها الدولة من الخارج والهبات والتبرعات الأهلية التي تقدم من المجتمع المحلي. فمنذ بداية التسعينات حرصت مصر على وضع التعليم والثقافة على سلم أولوياتها وأخذت تسعى إلى تطوير وتحسين نظم التعليم في كافة مراحله كونه ركيزة التقدم الأساسية التي لا غنى عنه من أجل بلوغ التطور المنشود. كما أن التعليم يعتبر العنصر الذي يمتلك القدرة على مواجهة تحديات العصر وبذلك أصبح التعليم أمن قومي واستثمار أكثر من كونه خدمات . ويعد اهتمام الدول بتمويل التعليم جزءاً أساسي من الاهتمام به بشكل عام، ومن مصادر التمويل في مصر: التمويل الحكومي، الطالب، المشاركة غير الحكومية والشعبية **(عزوز،2009).**

وترى الباحثة أن الإهتمام بالتعليم ومؤسساتة والقائمين عليه من ضروريات الحياة وأساسياتها لأنه المنبع الذي يرتوي منه كافة أفراد المجتمع والنور الذي يضيء الدروب لهم ويمكنهم من العيش الكريم، لذلك لا بد من تقديم كل الدعم والمساندة سواء من الناحية المادية أو المعنوية لتلك المؤسسات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

يتم في هذا الجزء عرض لعدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد سعت الباحثة إلى الحصول على أحدث الدراسات و تصنيفها وترتيبها حسب التسلسل الزمني لها من الأحدث إلى الأقدم. وتقسم هذه الدراسات إلى قسمين : – الدراسات العربية و الدراسات الأجنبية.

1- الدراسات العربية

- **دراسة الكلباني، (2019)** وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عمان من وجهة نظر العاملين في مؤسسات القطاع الخاص و في شركات النفط وغيرها من الشركات المسجلة في الغرفة التجارية الصناعية والعاملين بقسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم بمحافظة الظاهرة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وطبقت على عينه عشوائية مكونة من 71 من العاملين بمحافظة الظاهرة من العام الدراسي 2018 -2017 وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة كما أظهرت أن المعوقات جاءت بدرجة عالية أما المقترحات التي قدمتها الباحثة فتراوحت درجتها بين العالية والمتوسطة .
- **دراسة محروس والسلمي، (2019)** هدفت الدراسة التعرف إلى أهم مصادر تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية في هذا المجال وكذلك تحديد البدائل التي اقترحتها رؤيتي مصر والسعودية 2030 التي تساعد على تنويع مصادر التمويل في مؤسسات التعليم العالي في مصر والسعودية والبلاد العربية الأخرى في ضوء التجارب العالمية ورؤيتي مصر والسعودية . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وأشارت نتائج الدراسة إلى التوصل لمصادر متنوعة لتمويل التعليم العالي وبدائله المتاحة مثل القطاعات الاقتصادية غير الحكومية وتشجيع الشراكة بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ودعم المؤسسات غير الحكومية والبنوك الدولية وكذلك إسهامات المجتمع المحلي وبرامج إقراض الطلبة مع المحافظة على جودة تلك المؤسسات التعليمية .
- **دراسة صلاح الدين و المعني ولاشين وعيسان، (2018)** هدفت الدراسة التعرف إلى واقع إدارة أموا ل الوقف وتوظيفها في تمويل التعليم العالي في سلطنة عمان . ولتحقيق أهداف الدراسة تم

استخدام المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الخبراء 100 فرداً من جامعة السلطان قابوس وجامعة نزوي وكلية الحقوق وكلية الشريعة والقانون ووزارة الأوقاف . وأشارت نتائج الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الإجراءات مثل نشر الوعي بثقافة الوقف ودوره في تمويل التعليم العالي من خلال وسائل الإعلام .

- **دراسة حسين وآدم، (2018)** هدفت الدراسة التعرف إلى دور نظام تمويل التعليم ومقارنته بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي و استخدمت الاستبانة والمقابلة كأدوات للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من 25 خبيراً و 100مديراً ومديرةً واستخدمت العينة العشوائية وتكونت من11 خبير و 48 مدير. و أشارت نتائج الدراسة إلى أن أنسب آلية لتنفيذ تمويل التعليم الأساسي بنظام الكوبونات التعليمية أن تمنح الدولة الكوبون للأسرة ذات الدخل المنخفض مما يترك آثار إيجابية في مجال تمويل التعليم كالتقليل من نسبة الفقر والتسرب من المدرسة والعدالة في توزيع الفرص التعليمية.
- **دراسة الشهري والمنقاش، (2018)** وهدفت الدراسة التعرف إلى درجة الاستفادة من مواهب الطالبات خلال برامج رعاية الموهوبات المعد آنذاك ومحاولة إيجاد موارد إضافية لتمويل التعليم عن طريق الاستفادة من متطلبات الموهوبات . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي و استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومشرفي برامج الموهوبات في الرياض واقتصرت العينة على (79) مشرفة ومعلمة في مدينة الرياض . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم بنود الاستفادة من برامج رعاية الموهوبات كبديل لتمويل التعليم هي تأهيل وتدريب الموهوبات وتشجيعهن للمشاركة في مسابقات للاستفادة من أفكارهن لرفع المستوى التحصيلي لغيرهن من الطالبات.
- **الشنيفي (2018)** ،هدفت الدراسة التعرف إلى بدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي في السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا) وذلك للإفادة منها في سد حاجات مؤسسات التعليم العالي ومواكبة التطورات الحديثة لتحسين التعليم .ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وتكون مجتمع الدراسة من جميع الجامعات

الحكومية التي تشرف عليها وزارة التعليم العالي . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الحكومة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية يليها مساهمات الأفراد والقروض وغيرها من المصادر الخاصة والمحلية، كما وتوصلت إلى أهم البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي ; تنمية الموارد البشرية والمالية والتعليمية، والاتجاه لخصخصة التعليم، ودراسة حاجة سوق العمل.

- **دراسة العتيبي، (2018)** هدفت الدراسة التعرف إلى تجارب في تمويل التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة: أمريكا، بريطانيا ،اليابان، استراليا، والبحث عن طرق للاستفادة من هذه التجارب في تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وتوضيح الوسائل والإجراءات الممكن إتباعها في تنويع مصادر تمويل التعليم السعودي . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى إمكانية استفادة الجامعات السعودية من تجارب الجامعات العالمية موضع الدراسة من خلال فتح المجال أمام الأوقاف ومساهمة الشركات وتشجيع التبرعات والهبات.
- **عبدالعزيز، (2018)** هدفت الدراسة التعرف إلى مدى مساهمة تمويل التعليم في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر ونمو قطاع التعليم العالي ودعم التنمية المستدامة بما يحقق الكفاءة والعدالة في التمويل . و لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم كفاية التمويل للتعليم وانخفاضه مما أدى إلى عدم تحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة ومن المؤشرات على ذلك انخفاض ترتيب مصر بين دول العالم من حيث جودة التعليم العالي بالإضافة إلى غياب العدالة رغم المجانية المزعومة فهناك تحيز للأغنياء على حساب الفقراء وللذكور على حساب الإناث .
- **دراسة الدرابسة، (2018)** هدفت الدراسة التعرف إلى واقع تمويل التعليم في المصارف الإسلامية والطرق والصيغ المستخدمة في تمويله ومقارنتها بطرق تمويل التعليم في البنوك التقليدية . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المقارن . وتكون مجتمع الدراسة من عدد من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في منطقة الشرق الأوسط واقتصرت الدراسة على عينة مكونة من (10) مصارف إسلامية وأخرى تقليدية في دول مختلفة من العالم . وأشارت

نتائج الدراسة إلى أن أكثر الطرق المستخدمة في تمويل التعليم في المصارف الإسلامية هي التو رق والإجارة والمرابحة، كما أشارت إلى محدودية برامج تمويل التعليم في المصارف الإسلامية.

- **دراسة السالم والمنقاش، (2018)** هدفت الدراسة التعرف إلى تنوع الأوقاف التعليمية في التاريخ الإسلامي ومدى مساهمة المجتمع فيها والآثار الايجابية التي تتركه الأوقاف التعليمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ الإسلامي والاستفادة منها في تمويل التعليم في العصر الحاضر . وقد تم استخدام المنهج التاريخي وتكون مجتمع الدراسة من جميع البلدان الواقعة تحت الخلافة الإسلامية خلال الفترة الممتدة من العهد الأيوبي إلى نهاية عهد الدولة العثمانية . وأشارت نتائج الدراسة إلى تنوع الأوقاف التعليمية في التاريخ الإسلامي تبعا لتنوع حاجات التعليم في كل عصر من عصور التاريخ من حيث إنشاء المباني التعليمية وتوفير خدمات للطلاب وتوفير مرتبات وحوافز للمعلمين وتهيئة بيئة تعليمية مدرسية مناسبة تضم كافة التجهيزات اللازمة والمكتبات، كما أشارت إلى وجود آثار ايجابية كبيرة للأوقاف على التعليم ومن هذه الآثار تحقيق مبدأ تكافئ الفرص والتوسع في التعليم وتنوع مستوياته .
- **دراسة عيروط (2017)** ، هدفت الدراسة التعرف إلى قياس أثر مشكلات التمويل المالي على اتخاذ القرارات الإدارية ومعرفة المشكلات التي تعيق التمويل المالي في الجامعات الحكومية واستخدامه في اتخاذ القرار . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من جميع الإدارات العليا في الجامعات الأردنية والحكومية والخاصة حيث بلغ عددهم الإجمالي (360) شخص وتم اختيار عينة عشوائية عنقودية بنسبة 40% من مجتمع الدراسة وتكونت من (104) أشخاص . وقد أشارت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية موجبة بين مشكلات التمويل المالي واتخاذ القرارات الإدارية، أي عدم توفر مصادر التمويل المالي يعرقل عمليات اتخاذ القرارات الإدارية للإدارات العليا لهذه الجامعات .
- **دراسة أجرى إسماعيل، (2017)** هدفت الدراسة التعرف إلى موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات لتحسين جودة التعليم واستقطاب العلماء المهاجرين وكذلك التعرف على سياسات الممولين والمانحين نحو التمويل الأصغر الإسلامي . ولتحقيق أهداف الدراسة تم

استخدام المنهج الوصفي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الجامعات بحاجة إلى موارد إضافية لتمويلها ودعمها.

- **دراسة ربايعة والعتوم، (2017)** هدفت الدراسة التعرف إلى كيفية إسهام الوقف في تمويل التعليم في التاريخ الإسلامي والكشف عن الآثار الاقتصادية الناجمة عن هذا التمويل، وتم دراسة حالة الأردن فيما يتعلق بمجال تمويل التعليم . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي . واستخدمت الإستبانة والمقابلة كأدوات للدراسة . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن للوقف دور في تمويل التعليم ومن الممكن زيادة دوره في المجال الاقتصادي والاجتماعي وأن له آثار إيجابية تساهم في حسن توزيع الثروات والدخول والتقليل من عجز الموازنة العامة، كما أشارت إلى مساهمة الوقف في إنشاء مؤسسات تعليمية مختلفة لعبت دوراً عظيماً في النهوض بالحضارة الإنسانية مثل المساجد والكتاتيب والمكتبات والمدارس.
- **دراسة الماضي، (2016)** هدفت الدراسة التعرف إلى وجهة نظر قادة المدارس حول تنوع مصادر تمويل التعليم العام والمعوقات التي تمنع هذا التنويع والإجراءات الواجب إتباعها لذلك ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي واقتصرت العينة على 93 قائداً لاستطلاع آراء أفراد العينة حول أثر تنوع مصادر تمويل التعليم، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من جميع قادة المدارس الحكومية وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم تنوع مصادر التمويل في المدارس الحكومية بمدينة الرياض.
- **دراسة اللحدان (2016)** ، هدفت الدراسة التعرف إلى دور الإدارة المدرسية في مدارس البنات الحكومية في زيادة التمويل الذاتي والمعوقات التي تواجهها والمقترحات اللازمة لزيادة هذا الدور في التمويل الذاتي ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديرات مدارس البنات الحكومية بمدينة الرياض واقتصرت عينة الدراسة على(280) فرداً . وأشارت نتائج الدراسة إلى ضعف استجابة أفراد العينة حول دور الإدارة المدرسية في زيادة التمويل الذاتي المالي بينما كانت الاستجابة حول المعوقات الخارجية التي تواجه الإدارة في هذا المجال قوية جداً .

- **الجربوي، (2015)** هدفت الدراسة التعرف إلى مدى قناعة مدراء مدارس التعليم العام الحكومي بأهمية زيادة مصادر التمويل والكشف عن المعوقات التي تواجههم في العمل على توفير هذه المصادر . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة وقد تكون المجتمع الدراسي من جميع المديرين والمديرات العاملين في مدارس التعليم العام في مدينة الدلم واقتصرت عينة الدراسة على (29) مديراً ومديرة . و أشارت نتائج الدراسة إلى أن 79%من عينة الدراسة يقتنعون بضرورة زيادة مصادر التمويل لمدارسهم وتنويعها كما أشارت لعدم كفاية المخصصات المالية من قبل وزارة التربية والتعليم لسد الاحتياجات اللازمة للمدارس وإلى وجود معوقات عديدة تواجه إدارة المدارس عند اللجوء لتنويع مصادر التمويل.
- **دراسة سليمان، (2014)** هدفت الدراسة التعرف إلى مدى مساهمة نظام الوقف في تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر حيث يعتمد هذا القطاع على التمويل الحكومي الذي يعجز عن إمداد قطاع التعليم العالي بما يكفل الاستمرار والكفاءة المرجوة . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام كلا من المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي في عدد من الجامعات في مصر وتكونت عينة الدراسة من 80 %من طلاب تلك الجامعات . وأشارت نتائج الدراسة إلى تنوع صور التمويل بالوقف والتي يمكن الاستفادة منها قي تمويل التعليم العالي، بالإضافة إلى مواجهة نظام الوقف للعديد من المشكلات القانونية والمؤسسية التي تحول دون ازدهاره وتقدمه.
- **دراسة الحمدان والأنصاري، (2007)** هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع المشاركات المجتمعية في تمويل التعليم في المدارس الثانوية بدولة الكويت ودرجة الاستفادة منها واستخدم الباحث المنهج الوصفي وتمثلت أداة الدراسة في استبانة مقدمة من الباحثة على عينة من المهتمين بقضايا التعليم وتمويله وتشمل (113) مديراً ومديرة يعملون في المدارس الثانوية بدولة الكويت .أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة تكريم الطلبة المتفوقين لما لذلك من مردود ايجابي في قضية تمويل التعليم وكذلك توصلت إلى أن بناء المختبرات التعليمية يعد من أقل المشروعات تمويلاً لارتفاع كلفة البناء.

2- الدراسات الأجنبية:

- **دراسة براون و سكوت وميج (Brown& Scott & Meg, 2017)** هدفت الدراسة التعرف إلى مدى مساهمات أولياء الأمور في تمويل المدارس بصفة عامة والمدارس الواقعة في الأحياء الفقيرة بصفة خاصة . وقد تم تحليل البيانات الموجودة لدى الإدارات التعليمية والتي تتعلق بتمويل التعليم بما فيها مساهمات أولياء الأمور وتبرعاتهم وأشارت النتائج إلى أن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق التعليمي في سيانل قد بلغ (12)ألف دولار سنوياً وفي مدينة بورتلاند (11) ألف دولار سنوياً كما وتزيد مساهمات أولياء الأمور في مدينة سيانل عن مثيلاتها في مدينة بورتلاند.
- **دراسة ليتشمان و كاثلين و مارلانا (Leachman &Kathleen &Marlana, 2016)** هدفت الدراسة إلى مقارنة ميزانيات التعليم قبل الأزمة الاقتصادية في عام 2008 وبعدها في الولايات الأمريكية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكونت عينة الدراسة من (900) فرداً يعملون في مؤسسات التعليم في عدد من الولايات في الولايات المتحدة، وأشارت النتائج إلى تزايد معدلات البطالة وانخفاض دخل الفرد بين العامين 2007 و 2008 مما أثر بشكل سلبي على عوائد الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة وكذلك انخفاض الإعانات الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية، كما لجأت الولايات المتحدة إلى التقليل من ميزانيات التعليم لتخفيض العجز الناجم من اثر الأزمة الاقتصادية العالمية حيث كان أثر هذا التخفيض في قطاعات التعليم أكثر منه في القطاعات الأخرى .
- **دراسة سوجار مان جولي (Sugerman July, 2016)** ، هدفت الدراسة إلى الكشف عن الصعوبات التي تعترض أبناء المهاجرين خلال دراستهم بالمدارس الأمريكية. وقد تبين أنهم يشكلون 10 % من التلاميذ المقيدين في المدارس الأمريكية والذين يعانون من انخفاض تحصيلهم الدراسي وضعف اللغة الانجليزية لديهم وينقصهم حاجات تربوية أخرى . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي . و استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مقدار النجاح المراد تحقيقه في الولايات المتحدة الأمريكية يختلف في مجال تكافؤ الفرص التعليمية وكذلك بأن التمويل المقدم يهدف لمساعدة المدارس وسد العجز في التمويل المتوفر من السلطات المحلية وإزالة الفجوات بين الإدارات التعليمية المتنوعة في مجال تمويل التعليم.

- **دراسة ليزا هيرناندیز (Lisa Hernandez, 2016)**هدفت الدراسة إلى تقويم مدى مساهمة التمويل الحكومي في تحسين تحصيل التلاميذ الدراسي والعلاقة بين زيادة التمويل وبين تحسين جودة التقويم في المدارس وكذلك تقديم مقترحات لتحسين كفاءة المدارس ووضع آليات لتمويل التعليم في ولاية تكساس. و لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة . أشارت النتائج إلى وجود عيوب ومشاكل عديدة في نظام تمويل التعليم قبل الجامعي الحكومي في مدارس ولاية تكساس مثل عدم قدرة نظام تمويل التعليم على زيادة الميزانيات المخصصة لتمويل المدارس الواقعة في المناطق الفقيرة مما يؤثر سلباً على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وكذلك اعتماد نظام تمويل التعليم في تلك الولاية على عدد من القوانين العشوائية التي لا تتعلق باحتياجات الإدارات التعليمية في المدارس ولا تسعى إلى تلبيتها و عدم توفير نظام لتمويل التعليم منظماً ومستمراً يدعم البنية التحتية التعليمية للولاية .
- **دراسة هنا و مارتيشيايلو و براون (Hanna & Marchitello & Brown, 2015)**، هدفت الدراسة التعرف إلى التفاوتات في التمويل الحكومي للمدارس . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المقارن واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة . وتكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين والمعلمات الذين يعملون في المدارس التي تشرف عليها حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية واقتصرت الدراسة على عينة بلغت (700) معلم ومعلمة وقد تبين أن القانون الحالي للتعليم لا ينص على إلزام الإدارات التعليمية بتسجيل الرواتب الفعلية للمعلمين مع أنها تمثل غالبية الميزانية التعليمية.وأشارت النتائج إلى وجود أكثر 4.5 مليون تلميذ من الفقراء يتلقون تعليمهم في مدارس حكومية ويتلقون تمويل غير عادل من الحكومة الفيدرالية في نفس الإدارات التعليمية .
- **دراسة ديبورا كلير (Debora Klehr، 2013)** هدفت الدراسة الإجابة عن عدة أسئلة 1- ما إذا كانت الميزانية المخصصة من الحكومة لتمويل التعليم تفي بمتطلبات الشمول والكفاءة الذي ينص عليها دستور ولاية بنسلفانيا؟ 2 - هل هناك عدالة في توزيع الميزانية المخصصة لتمويل التعليم بصورة تكفي للتغلب على المشكلات المتعلقة بتعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في كل إدارة تعليمية ؟ 3- هل هناك شفافية في توزيع الميزانية المقترحة والمخصصات المالية وكذلك

توفير بيانات رسمية دقيقة يستطيع جميع الأفراد الحصول عليها بالتساوي ؟ . وقد تم جمع البيانات عن تمويل التعليم في خمسين ولاية أمريكية من خلال الإطلاع على المواقع الحكومية الرسمية ووزارات التربية والتعليم على شبكة الإنترنت . وتم استخدام المقابلات الشخصية ومعظمها عن طريق الهاتف مع خبراء في مجال تمويل التعليم ،بالإضافة إلى إرسال وثائق مكتوبة توضح واقع تمويل التعليم في كل ولاية من الولايات الخمسين وتم صياغة تقويم شامل يحوي آراء الخبراء . وأشارت نتائج الدراسة إلى استخدام معادلات مختلفة لتوزيع الميزانيات وعدم وجود نظام يتصف بالعدالة والشفافية في توزيع الميزانيات التعليمية في ولاية بنسلفانيا .

- **دراسة هيرمان (Herman ، 2013)** هدفت الدراسة التعرف إلى التجربة الكندية في تمويل التعليم قبل الجامعي و تم اختيار النموذج الكندي بسبب المستوى التعليمي المرتفع للتلاميذ الكنديين في الاختبارات الدولية واعتبار نظام تمويل التعليم الكندي أكثر عدالة من النظام المطبق في غالبية المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تحليل دراسة تمويل التعليم في مقاطعات ألبرتا و أونتاريو و كولوجيا البريطانية . وأشارت نتائج الدراسة تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية في تمويل التعليم، وهناك تشابه في تمويل التعليم بين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن النموذج الكندي يتميز بتحمله كامل المسؤولية عن تمويل النظام التعليمي الحكومي، كما وتتمتع الإدارات التعليمية والمدارس الكندية بحرية كبيرة لجمع تبرعات من المجتمع لزيادة ميزانية التعليم و وضع ميزانيات تعليمية تتصف بالاستقرار وتوفير القدر اللازم والكافي من الموارد المالية للمدارس.
- **دراسة جونسون(Johnson, 2012)**، هدفت الدراسة التعرف إلى العلاقة بين العجز في تمويل التعليم وتأثيره في الالتحاق بالجامعات(جامعة كاليفورنيا وجامعة كاليفورنيا الحكومية) وتم استخدام المنهج الوصفي التجريبي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الملتحقين بجامعة كاليفورنيا وجامعة كاليفورنيا الحكومية . و أشارت النتائج إلى أن هناك تراجع في الإنفاق على التعليم العالي الحكومي خلال العشر سنوات التي سبقت إجراء الدراسة مما أدى إلى التراجع في معدلات التسجيل في تلك الجامعتين بنسبة 20% وكذلك انخفاض معدل التحاق خريجي المدارس الثانوية بها .

- **دراسة آدم روريز وزملائه (Adam Rorris , 2011)** ، هدفت الدراسة التعرف إلى مدى فعالية البرامج الهادفة في استراليا في مساعدة الفئات المحرومة في المدارس و قياس مدى كفاءتها في تحسين التحصيل الدراسي للتلاميذ الفقراء وأبناء المهاجرين والسكان الأصلين والذين يقنطون المناطق الريفية النائية والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة . و لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وتم استخدام الاستبانة والمقابلات الشخصية كأدوات للدراسة وأشارت النتائج إلى أنه يجب توفير التمويل الكافي للمدارس الخاصة في مختلف الإدارات التعليمية وكذلك إصلاح التعليم من خلال مشاركة ممثلين وأعضاء عن الجمعيات التطوعية والمدارس الخاصة والتخطيط الجيد لذلك .
- **دراسة فرانك، (Frank , 2009)**هدفت الدارسة إلى وضع نموذج لتنويع تمويل التعليم العالي في أفغانستان لتتأقلم مع اقتصاد السوق الحر .ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب الذين يتلقون التعليم في الجامعات الأفغانية، وتكونت عينة الدراسة من760 طالب من مختلف الجامعات في أفغانستان . وأشارت النتائج إلى أن الدولة لديها إسهام مالي يمكنها من تمويل ودعم التعليم العالي في أفغانستان . وأن تطبيق الرسوم يواجه عقبات تقنية كبيرة بالإضافة إلى ضعف دعم التبرعات الأفغانية المجتمعية.
- **دراسة تشارلز(Charles , 2008)** ، هدفت الدراسة التعرف إلى الطرق التي يتم من خلالها تحسين أداء التعليم العالي في الجامعات الأمريكية وتوفير مخصصات مالية للقيام بعمليات البناء و الترميم والصيانة وذلك من خلال الهبات والتبرعات . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي واستخدام المقابلة والملاحظة والتحليل كأدوات للدراسة . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الجامعات الأمريكية عملت على تحسين وضعها المالي وبالتالي تحسين الأداء الأكاديمي عن طريق زيادة معدلات المنح والتبرعات والهبات وكذلك زيادة مصادر التمويل المالية التي ساعدت في تطوير المباني والمعدات والأجهزة الأمر الذي أدى إلى تحسين مخرجات العملية التعليمية.
- **دراسة لوكاس مايكل (Lawkas Mikel J, 2007)** هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة التي تربط الإدارات التعليمية مع التمويل والإنفاق التعليمي فيها في العام التعليمي2005 و2006 ،

وحللت الدراسة طريقة حصول الإدارات التعليمية التي ينتسب إليها أعداد مختلفة من التلاميذ على التمويل و الميزانيات سواء كانت موحدة أم مختلفة وكيفية إنفاقها، وحللت الدراسة خصائص المدارس من حيث متوسط عدد التلاميذ الحاضرين وتكلفة تعلم التلميذ الواحد ونسبة تعلم عدد من التلاميذ إلى المعلم الواحد، وتم تحليل ميزانية التعليم في ولاية نبراسكا كما حللت أنماط الإنفاق على المعلمين والإداريين والوسائط التعليمية والموجهين ومديري الإدارات ومديري المدارس بالإضافة للإنفاق المتصل بالصيانة والمواصلات وسداد القروض وبناء المباني وشراء الأجهزة والمعدات . وتكونت عينة الدراسة من44 إدارة تعليمية ومن 219 إدارة في ولاية نبراسكا الأمريكية وهي عينة طبقية عشوائية وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة . وأشارت النتائج إلى أن اختلاف خصائص المدرسة يؤدي إلى اختلافات كبيرة في حجم الميزانية التي تخصص لها وكذلك اختلاف في بنود الإنفاق عليها، وأن هناك تشابه في أنماط الميزانية والإنفاق على المدارس المختلفة .

- **دراسة تايتوس (Titus ،2006)** هدفت الدراسة التعرف إلى الأثر الذي تتركه الظروف المالية لنظام التعليم العالي على إتمام الطلبة للدراسة في بعض كليات الولايات المتحدة الأمريكية . ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الذين يتلقون دراستهم في عدد من الجامعات والكليات في الولايات المتحدة الأمريكية . وأشارت النتائج إلى أن هناك ارتباط كبير بين استكمال الطلبة تعليمهم في تلك الكليات والجامعات وبين مجموع المنح المالية التي تقدمها كل ولاية للطلبة الدارسين.
- **دراسة هالز وجابور (Halaz & Gabor ،2002)** هدفت الدارسة إلى توضيح عمليات تمويل التعليم في الدول النامية خاصة دول الشرق الأوسط وما يواجهها من تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية نتيجة عدم استقرار هذه المجتمعات وعدم وجود خطط واضحة للتنمية فيها . واستخدمت الدارسة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وأشارت نتائج الدراسة إلى أن غياب الديمقراطية والقصور في صناعة في عملية اتخاذ القرار، وضعف ميزانية التمويل الحكومي أدى إلى سوء إدارة نظم التمويل.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة وعناصرها الرئيسية تم رصد العديد من جوانب التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة حيث تنوعت تلك الدراسات من حيث مجتمع الدراسة والمنهج وأدوات الدراسة وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- **من حيث أهداف وأغراض الدراسات السابقة**

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين لنا بأن هذه الدراسة قد اتفقت مع الدراسات السابقة من حيث هدفها، فركزت بعض الدراسات على أهم مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية ،كدراسة محروس(2019) ، وركز بعضها الآخر على التعرف إلى موارد إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات لتحسين جودة التعليم كدراسة إسماعيل (2017) كما ركزت دراسة الجربوي (2015)على التعرف إلى مدى قناعة مدراء المدارس الحكومية بأهمية زيادة مصادر التمويل كما اتفقت هذه الدراسة مع أهداف الدراسات الأجنبية كدراسة فرانك (2009) والتي هدفت إلى وضع نموذج لتنويع تمويل التعليم العالي في أفغانستان، وكذلك دراسة براون (2017) ودراسة هيرمان (2013) .

- من حيث مجتمع الدراسة وعينتها وأداتها ومنهجها

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة وأداتها ومنهجها فقد تكونت عينة الدراسة الحالية من جميع مديري المدارس الحكومية الأساسية، واستخدمت المنهج الوصفي. وتكونت أدوات الدراسة من الإستبانة والمقابلة، وهي تتشابه في ذلك مع العديد من الدراسات السابقة كدراسة حسين (2018) وآدم (2014) .

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- من حيث أغراض الدراسة وأهدافها

قد اختلفت هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة حيث تنوعت أهدافها وأغراضها، فمنها من بحث في درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل برامج تمويل تعليم ذوي الإعاقة كدراسة الكلباني

(2019) ومنها من بحث في تجارب بعض الدول المتقدمة في تمويل التعليم كدراسة العتيبي (2018)، وكذلك اختلفت هذه الدراسة مع دراسة آدم (2014) والتي ركزت على مدى فعالية البرامج في استراليا في مساعدة الفئات المحرومة في المدارس، وكذلك دراسة تياتوس (2006) التي ركزت على الأثر الذي تتركه الظروف المالية لنظام التعليم العالي على إتمام الطلبة دراستهم في بعض كليات الولايات المتحدة.

- من حيث مجتمع الدراسة وعينتها وأداتها ومنهجها

اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في مجتمعها فقد تمثل مجتمع الدراسة الحالية بالمديرين والمديرات في منطقة شمال الضفة الغربية، بينما بحثت دراسات أخرى في مناطق مختلفة، فنجد دراسة عبد العزيز (2018) وسلمان((2014) في مصر، ودراسة عيروط (2017) في المملكة الأردنية الهاشمية، ، ودراسة الكلباني (2019) وصلاح الدين (2018) في سلطنة عمان، ودراسة سوجار (2016) و ليتشمان (2016) وهنا (2015) وتشارلز (2008) وتياتوس (2006) في الولايات المتحدة الامريكية، ودراسة هيرمان (2013) في كندا وجونسون في كاليفورنيا و ودراسة آدم في استراليا، ودراسة فرانك (2009) في أفغانستان، ودراسة لوكاس (2007) في ولاية نبراسكا.

أما ما يتعلق بعينة الدراسة الحالية فقد تمثلت بالمديرين والمديرات العاملين في المدارس الحكومية، وهي بذلك تختلف مع بعض الدراسات كدراسة الشهري (2018) الذي تناول في عينة دراسته جميع معلمي ومشرفي برامج الموهوبات، ودراسة صلاح الدين (2018) الذي تناول في عينة دراسته مجموعة من الخبراء .

أما أداة الدراسة الحالية فتمثلت بالإستبانة والمقابلة، وهي بذلك تختلف مع دراسة تشارلز (2008) الذي استخدم الاستبانة والمقابلة الشخصية والملاحظة وبطاقات التحليل كأدوات للدراسة. ودراسة عيروط (2017) ودراسة الماضي (2016) الذين استخدموا الاستبانة فقط، أما من حيث المنهج المستخدم فيها، استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، في حين أن دراسة سالم والمنقاش (2018) استخدمت المنهج التاريخي ودراسة جونسون (2012) استخدمت المنهج التجريبي.

ثالثاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في محاور عدة، من أهمها أنها أعطت الباحثة آفاقاً أوسع في مجال تمويل التعليم وتنويع مصادره من حيث المعرفة النظرية للموضوع بالإضافة للإستفادة من الأدوات المستخدمة في تحقيق أهداف الدراسة مثل الاستبانة والمقابلة.

وعليه يمكن القول أن الدراسات السابقة لعبت دوراً مهماً قي تعزيز الدراسة الحالية وإنضاج مساراتها رغم وجود بعض الاختلافات في الأهداف أو الأدوات أو الأساليب.

رابعاً : ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الأولى - في حدود علم الباحثة – التي تناولت موضوع يختلف عن المواضيع التي تناولتها الدراسات السابقة ،وجمعت بين المنهج الوصفي والنوعي، واستخدمت أداتين للدراسة كمية (الاستبانة) ونوعية (المقابلة) وأنها ركزت في توصياتها على ضرورة زيادة الدعم المالي الحكومي للمدارس ودعم المشاريع الطلابية التي تساعد في تفعيل آليات التمويل وكذلك تشجيع الطلبة من أجل المشاركة في المسابقات التي تعود بالمردود المادي على المدرسة بالإضافة إلى إجراء دراسات فلسطينية أخري في مديريات مختلفة من فلسطين للبحث عن مصادر متنوعة للمساهمة في عملية التمويل وكذلك البحث عن أساليب ناجعة ومتطورة لزيادة تلك المصادر وتوفيرها واستغلالها في العملية التعليمية لصالح القوى البشرية لإمدادها بما هو لازم لتأهيلها وتقويتها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة وعينته

أداتي الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدراسة

متغيرات الدراسة

المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية البحث وأدواته، وطرق جمع البيانات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها وبناء أدواتها والتحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف متغيرات الدراسة وتصميمها والمعالجات الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات .

منهج الدراسة

من أجل التعرف إلى المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية، تم استخدام المنهج الوصفي لجمع البيانات لملائمته مع طبيعة الدراسة ،لأنه هو الأنسب لوصف الظاهرة من جميع جوانبها ويصفها بشكل دقيق كماً (Quantitative) أو ونوعاً (Qualitative) فالكيفي يصف لنا الظاهرة وخصائصها، والكمي يعطينا وصفاً رقمياً لتلك الظاهرة **(ابراهيم، 2002)**.

مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع الدراسة الذي طبقت عليه أداة الدراسة الكمية الاستبانة من جميع مديري ومديرات المرحلة الأساسية في مديريات محافظات شمال الضفة الغربية من (530) مديراً ومديرة، حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم (2019-2019)، وقامت الباحثة باختيار عينة طبقية عشوائية على متغير المديرية قوامها (217) مديراً ومديرة، حيث وزعت الاستبانات عن طريق اليد وعن طريق إرسالها إلى عدد من المدراء بالبريد الإلكتروني، وتم استرجاع (186) صالحة للتحليل، وبالتالي تم تحليل ما تم استرجاعه من الاستبانات واعتبرت عينة الدراسة والجدول (1.3) يبين توزيع افراد عينة الدراسة.

جدول (1.3) افراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	84	45.2
	أنثى	102	54.8
	المجموع	186	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس فأقل	133	71.5
	دراسات عليا	53	28.5
	المجموع	186	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	29	15.6
	من 10-5سنوات	40	21.5
	أكثر من 10 سنوات	117	62.9
	المجموع	186	100.0
الدورات التدريبية في مجال الإدارة	معلم	64	34.4
	مركز	84	45.2
	نائب مدير	38	20.4
	مدير	186	100.0
	المجموع	64	34.4
المديرية	نابلس	25	13.4
	جنوب نابلس	16	8.6
	جنين	51	27.4
	طولكرم	11	5.9
	قلقيلية	27	14.5
	سلفيت	20	10.8
	طوباس	10	5.4
	قباطيه	26	14.0
	المجموع	186	100.0

أداتي الدراسة

استخدمت الباحثة أداتين لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة وهي:

أولاً: الاستبانة: وهي مجموعة من الأسئلة المكتوبة والمزودة بإجاباتها ويتطلب من المستجيب الإشارة إلى ما ينطبق عليه منها، كما تعد بهدف الحصول على بيانات ومعلومات حول قضية أو مشكلة محددة، يسعى الباحث الحصول عليها، وقد استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع

المعلومات الكمية في هذه الدراسة حيث قامت بتصميمها وتطويرها وفقاً لخطوات سيتم ذكرها في إجراءات الدراسة، وقد اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على قسمين: انظر الملحق(3).

القسم الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن المدير(ة) الذي قام بتعبئة الاستبانة وهي بيانات ديمغرافية عامة مثل : الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الدورات التدريبية، المديرية.

القسم الثاني: واشتمل على (37) فقرة موزعة على خمسة مجالات فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية وهذه المجالات موضحة في الجدول التالي:

جدول (2.3) توزيع مجالات الاستبانة وعدد الفقرات

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات
1	مصادر التمويل	9
2	الأنشطة الطلابية	8
3	التمويل الذاتي	7
4	تمويل المجتمع المحلي	8
5	تمويل الجمعيات الخيرية	5
مجموع الفقرات		37

قامت الباحثة بتصميم فقرات الدراسة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، حيث يبدأ بالدرجة (عالية جداً) وتعطى (5) درجات، ثم(عالية) وتعطى (4) درجات، ثم (متوسطة) وتعطى (3) درجات، ثم (قليلة) وتعطى درجتين و(قليلة جداً) وتعطى درجة واحدة، والجدول (3.3)التالي يوضح ذلك:

جدول (3.3) مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مياس ليكرت الخماسي

المجال	الاستجابة	عالية جداً	عالية	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
5،4،3،2،1	التقدير	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

صدق الأداة

تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة من خلال:

الأخذ بآراء المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة وبلغ عددهم (14) محكماً من أساتذة الجامعات المختصين في كلية التربية كماهو مبين في الملحق (1)، وإجراء التعديلات المطلوبة عليها، بعد عرضها عليهم، وإبداء رأيهم في الفقرات من حيث صياغتها ومناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، إما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم أهميتها، فتم تصحيح صياغة بعض الفقرات، وحذف فقرات أخرى، وقد تكونت أداة الاستبانة في صورتها الأولية من (6) مجالات و (50) فقرة انظر الملحق (2)، وبعد التحكيم والتعديل انتهت إلى (37) فقرة و(5) مجالات، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، لتكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هو مبين في الملحق (3).

ثبات الأداة

من اجل التحقق من ثباة الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) والجدول الآتي يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (4.3) معاملات الثبات لمجالات الاستبانة والدرجة الكلية

رقم المجال	المجال	معامل الثبات
1	مصادر التمويل	0.86
2	الأنشطة الطلابية	0.79
3	التمويل الذاتي	0.82
4	تمويل المجتمع المحلي	0.90
5	تمويل الجمعيات الخيرية	0.85
الدرجة الكلية للمحاور		0.95

يتضح من الجدول (4.3) أن الأرقام الخاصة بمعاملات الثبات لمحاور ومجالات الاستبانة كانت نسبتها ما بين (0.79-0.90)، كما وصل الثبات الكلي لمحاور الدراسة **(0.95)** وهذه النسبة تشير الى ان معاملات الثبات عالية ومناسبة لأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة

بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة وتحديد عنوان الدراسة حول المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر

المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية، والموافقة عليه من قبل عمادة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية تم إعداد الستبانة حسب الخطوات الآتية:

خطوات إعداد الاستبانة

- مراجعة الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة والاطلاع على الدراسات السابقة كدراسة الدرابسة (2018) للإلمام أكثر بموضوع الدراسة .
- إعداد الاستبانة بصورتها الاولية، من خلال كتابة فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة الستة.
- الأخذ بآراء المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة، وإجراء التعديل المطلوب عليها بعد عرضها عليهم وإبداء رأيهم، وبعد التحكيم والتعديل انتهت الاستبانة إلى (37) فقرة في خمس مجالات.
- تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha).
- تحديد مجتمع الدراسة من مديري المدارس الحكومية الاساسية والبالغ عددهم (530) حسب احصائيات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي (2018- 2019)، وعينة الدراسة قوامها (217) مديراً ومديرة .
- تم توجيه كتاب من عميد كلية الدراسات العليا إلى وزارة التربية والتعليم العالي في رام الله بهدف تسهيل المهمة، وتم الحصول على الموافقة بتوزيع الاستبانات وإجراء المقابلات البحثية .
- تم توزيع الاستبانات عن طريق اليد وعن طريق إرسالها إلى عدد من مديري المدارس بالبريد الإلكتروني بعد تحديد أفراد مجتمع الدراسة والبالغ (530) واختيار عينة الدراسة حيث كان قوامها (217)، وتم استرجاع (186) صالحة للتحليل .
- تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
- تم استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ودمجها مع نتائج المقابلة ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

ثانياً: المقابلة : وتتم بشكل شخصي وجهاً لوجه بين شخصين أو أكثر، أحدهم الباحث وتهدف التعرف إلى رأي الشخص الذي تتم مقابلته من خلال إجابته عن أسئلة الباحث، بغرض جمع

المعلومات اللازمة للدراسة، وتعتبر من أهم طرق جمع البيانات والمعلومات وأكثرها صدقاً، حيث يستطيع الباحث التعرف على انفعالات ومشاعر المقابل وجهاً لوجه ،وكذلك اتجاهاته وميوله من القضية البحثية، والتعبير عن أفكاره وآراءه، وقد تكونت المقابلة من السؤال الآتي : ماهي سبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية ؟ طرح على عدد من المديرين والمديرات والبالغ عددهم (8) وتم عن طريق أجاباتهم التعرف على سبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل .

صدق الأداة

تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة من خلال : عرض سؤال المقابلة على بعض محكمي الاستبانة من هيئة أعضاء التدريس في جامعة النجاح الوطنية، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري لأداة المقابلة .

خطوات إعداد المقابلة

بعد أن تم إعداد الاستبانة وفق الخطوات المذكورة أعلاه، حيث احتوت على سؤال مفتوح فاقترح المحكمين على الباحثة أن تقوم بمقابلة المدراء شخصياً لطرح السؤال عليهم والحصول على إجابات أكثر توضيحاً والتعرف على وجهة نظرهم فيما يتعلق بسبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل ومن ثم تدوينها، و تم الحصول على أرقام هواتفهم وذلك للتنسيق معهم لتحديد مواعيد إجراء المقابلات والبالغ عددهم (8)، وقامت الباحثة بإجراء المقابلات معهم وتدوين ما تم خلال المقابلة عن طريق اليد وكذلك تسجيل تلك المقابلات بالهاتف المحمول وبعد ذلك تم الإستماع للتسجيل للتأكد من مصداقية المعلومات التي تم تدوينها وكذلك تفريغ البيانات ومعالجتها، وتحليلها واستخراج النتائج ومناقشتها، انظر الملحق (5).

حيث تم توجيه كتاب رسمي من عميد كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية إلى وزارة التربية والتعليم في رام الله بهدف تسهيل المهمة انظر الملحق (4)، وبعد موافقة وزارة التربية والتعليم على تسهيل المهمة ،تم الحصول على أرقام هواتف عدد من المدراء في المدارس الحكومية الأساسية، وعددهم (8) وذلك للتنسيق معهم لتحديد مواعيد إجراء المقابلات .

حيث قامت الباحثة بإجراء المقابلات وتسجيل إجاباتهن عن طريق الهاتف المحمول وكذلك تدوين بعض الملاحظات عن طريق اليد. ومن ثم تم الاستماع للتسجيل،وتفريغ ما تم سماعه وكذلك تفريغ البيانات لمعالجتها وتحليلها وتجميعها لاستخراج النتائج ومناقشتها .

متغيرات الدراسة

تضمن تصميم الدراسة المتغيرات الآتية:

1- المتغيرات المستقلة :

- الجنس: وله فئتان (ذكر، أنثى).
- المؤهل العلمي: وله مستويان (بكالوريوس فأقل، دراسات عليا).
- سنوات الخبرة: ولها ثلاثة مستويات (أقل من 5 سنوات، من 10-5 سنوات، أكثر من 10 سنوات).
- الدورات التدريبية: ولها ثلاثة مستويات (اقل من 5 دورات، من 10-5 دورات، اكثر من 10 دورات).
- المديريه: ولها ثمانية مستويات (نابلس، جنوب نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، قباطيه، سلفيت، طوباس).

2- المتغيرات التابعة:

وتتمثل في استجابات المبحوثين من مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية على فقرات أداة الدراسة التي تتعلق بالمعوقات التي تواجههم في توفير مصادر التمويل ،أما بالنسبة لأداة الدراسة الثانية (المقابلة) والتي تم تطبقيها على مديري المدارس الحكومية الاساسية فتكونت من السؤال الآتي: ما سبل حل المعوقات التي تواجه الإدارة المدرسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية ؟ وتم عرضه على المبحوثين والبالغ عددهم (8) من المديرين والمديرات للإجابة عليه.

المعالجات الإحصائية للأداة الكمية (الاستبانة)

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة على الأداة الأولى (الاستبانة) تم ترميزها ومن ثم حوسبتها يدويا ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج (SPPS) وتم استخدام مجموعه من المعالجات كانت على النحو الآتي:

- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.
- اختبار" ت "لعينة واحدة (One sample t- Test)
- اختبار" ت "لعينتين مستقلتين(Independent sample t-Test)
- المعالجة الخاصة بتحليل التباين الأحاديOne Way ANOVA ، واختبار LSD لاجراء مقارنات بعدية
- اختبار كرونباخ ألفا.

المعالجات النوعية للاداة النوعية (المقابلة)

بعد إجراء المقابلات مع المديرين والمديرات في مديريات محافظات شمال الضفة الغربية تم تفريغ إجاباتهم وتحليلها وذلك ب:

- حساب التكرارات في الجمل النصية لإجابات مديري المدارس الحكومية الأساسية وبيان النسبة المؤية لها .
- ترتيبها حسب الأعلى تكراراً، ومناقشة النتائج.
- بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الاستبانة (الكمية) والمقابلة (الكيفية)
- إقتراح توصيات بناءً على النتائج.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

أولا: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة و فرضياتها .

ثانيا: النتائج المتعلقة بالمقابلة .

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

مقدمة

يتضمن هذا الفصل تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الكمية والكيفية، حيث سيتم تحليل نتائج الأسئلة المتعلقة بالاستبانة وفرضياتها أولاً ومن ثم تحليل سؤال المقابلة مع مديري المدارس الحكومية الأساسية والبالغ عددهم (8) من المديرين والمديرات وعرض نتائج التحليل، فمن أجل تحقيق أهدف الدراسة تم بناء استبانة بالاعتماد على الدراسات السابقة ذو العلاقة بموضوع البحث وتم عرضها على مجموعه من المحكمين الذين أشارو بصلاحيتها، وبعد ذلك تم التأكد من ثباتها باستخدام معالجة كرونباخ ألفا، وبعد ذلك تم جمع الاستبانات وترميزها وحوسبتها ومن ثم إجراء التحليل الاحصائي لمتغيراتها وفقراتها باستخدام برنامج (SPSS) وقامت الباحثة في هذا الفصل بعرض نتائج تحليل أسئلة الدراسة وفرضياتها وكذلك عرض نتائج تحليل المقابلة وكانت على النحو الاتي:

أولا: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي ونصه

ما المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية ؟

وللإجابة على السؤال السابق تم استخراج الانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والمتوسطات الحسابية الخاصة بالمعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية حيث تم ترتيبها تنازلياً بناء على المتوسط الحسابي واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المقياس الآتي لتقدير درجة المعوقات حسب ما ذكرته البسطامي (2013) :

المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر) = درجة مرتفعة جداً

المتوسط الحسابي (3.41 – 4.21) = درجة مرتفعة

المتوسط الحسابي (2.61 – 3.40) = درجة متوسطة

المتوسط الحسابي (1.81- 2.60) = درجة منخفضة

المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) = درجة منخفضة جداً

ونتائج الجدول(1.4) تبين ذلك:

جدول (1.4) : الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية الخاصة بمجالات المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر ميري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
•	تمويل الجمعيات الخيرية	3.786	0.831	كبيرة
•	تمويل المجتمع المحلي	3.646	0.707	كبيرة
•	مصادر التمويل	3.517	0.638	كبيرة
•	التمويل الذاتي	3.381	0.743	متوسطة
•	الأنشطة الطلابية	3.271	0.612	متوسطة
الدرجة الكلية		3.520	0.545	كبيرة

يتضح من نتائج الجدول (1.4) عند استخدام المعيار (4.2) لفحص درجة استجابات المديرين والمديرات للمعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية حسب عينة الدراسة فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.27–3.78) وكذلك الاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.52) وأن الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لاستجابة أفراد العينة على المستوى الكلي فقد كان (0.54) لذلك لجأت الباحثة إلى اعتماد معيار أقل وهو (3.4) وهذا يؤشر على أن استجابات أفراد العينة كانت ما بين المتوسطة والمرتفعة، أي أن المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الاساسية في توفير مصادر التمويل كانت ما بين المتوسطة والمرتفعة.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

أولا: نتائج الفرضية الأولى

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس" ، ومن أجل فحص الفرضية، فقد استخدمت الباحثة اختبار(ت لعينتين مستقلتين Independent sample t-Test) والجدول (2.4) يبين ذلك:-

جدول رقم (2.4) : نتائج اختبار t-Test في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس

مجالات الدراسة	ذكر(84=العدد)		أنثى(102=العدد)		قيمة (ت)	الدلالة(P)
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
مصادر التمويل	3.47	.624	3.549	.6503	-.742	0.45
الأنشطة الطلابية	3.22	.663	3.308	0.568	-.907	0.36
التمويل الذاتي	3.32	0.779	3.424	0.712	-.862	0.39
تمويل المجتمع المحلي	3.50	0.731	3.763	0.667	-2.513	*0.01
تمويل الجمعيات الخيرية	3.61	0.788	3.929	0.842	-2.633	*0.009
الدرجة الكلية	3.43	0.548	3.594	0.534	-2.063	*0.04

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05).

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (2.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس على مجالات مصادر التمويل والأنشطة الطلابية، والتمويل الذاتي، فقد تراوحت قيم مستوى الدلالة عليها:

ما بين (0.45 – 0.36) وجميع هذه القيم أكبر من مستوى الدلالة (α= 0.05) وتشير هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية المتعلقة بمجالات مصادر التمويل، والأنشطة الطلابية، والتمويل الذاتي .

كما وتشير النتائج الواردة في الجدول أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس على مجالات تمويل المجتمع المحلي، وتمويل الجمعيات الخيرية والدرجة الكلية فقد تراوحت قيم مستوى الدلالة الإحصائية عليها ما بين (0.04- 0.009) وهذه القيم أقل من مستوى الدلالة (α= 0.05)، وتشير هذه النتيجة إلى رفض الفرضية الصفرية المتعلقة بمتغير الجنس على مجالي تمويل المجتمع المحلي، وتمويل الجمعيات الخيرية، والدرجة الكلية أي أن هناك فروق بين الذكور والإناث في مصادر التمويل وكانت الفروق لصالح الإناث .

ثانيا: النتائج بالفرضية الثانية

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي" ، ومن أجل اختبار الفرضية الصفرية السابقة، قامت الباحثة بالاعتماد على اختبار (ت لعينتين مستقلتين Independent) sample t-Test والنتائج في الجدول (3.4) توضح ذلك:

جدول رقم(3.4): نتائج اختبار t-Test في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مجالات الدراسة	بكالوريوس فأقل (العدد =133)		دراسات عليا (العدد= 53)		قيمة(ت)	الدلالة (P)
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
مصادر التمويل	3.490	0.651	3.584	.604	-0.909	0.36
الأنشطة الطلابية	3.208	.622	3.428	0.563	-2.236	0.02*
التمويل الذاتي	3.334	.792	3.501	0.592	-1.390	0.16*
تمويل المجتمع المحلي	3.563	.7413	3.854	0.568	-2.567	0.01*
تمويل الجعيات الخيرية	3.703	.885	3.992	0.638	-2.158	0.03*
الدرجة الكلية	3.460	.572	3.672	0.441	-2.426	0.01*

***دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α= 0.05)**

يوضح الجدول (3.4) أن قيمة مستوى الدلالة على كافة المجالات (0.01) وهذا النتيجة أقل من (0.05)، ولهذا السبب لا نقبل الفرضية حيث تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث تبين من خلال الجدول السابق ان الفروق كانت لصالح الدراسات العليا.

ثالثا: نتائج الفرضية الثالثة

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة " ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة استخدمت الباحثة الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واختبار تحليل التباين الأحادي الخاص بالعينات حيث ظهرت نتائج اختبار تحليل التباين وجود فروق في الوسط الحسابي لفئات متغير سنوات الخبرة حيث كانت أعلى الأوساط الحسابية لصالح فئة أقل من 5 سنوات وأقلها من 10-5 سنوات وللتحقق وصلت الفروق في الأوساط الحسابية الى مستوى الدلالة الإحصائية و استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول (4.4) يوضح ذلك:

الجدول (4.4) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مصادر التمويل	المربعات بين الفئات	0.300	2	0.150	0.366	0.694
	المربعات الداخلية	75.049	183	0.410		
	المجموع الكلي	75.349	185			
الأنشطة المدرسية	المربعات بين الفئات	0.269	2	0.135	0.356	0.701
	المربعات الداخلية	69.181	183	0.378		

	المجموع الكلي	69.450	185			
التمويل الذاتي	المربعات بين الفئات	0.739	2	0.370	0.667	0.515
	المربعات الداخلية	101.404	183	0.554		
	المجموع الكلي	102.143	185			
تمويل المجتمع المحلي	المربعات بين الفئات	0.086	2	0.043	0.085	0.919
	المربعات الداخلية	92.453	183	0.505		
	المجموع الكلي	92.538	185			
تمويل الجمعيات الخيرية	المربعات بين الفئات	0.996	2	0.498	0.718	0.489
	المربعات الداخلية	126.928	183	0.694		
	المجموع الكلي	127.924	185			
الدرجة الكلية	المربعات بين الفئات	0.178	2	0.089	0.297	0.744
	المربعات الداخلية	54.893	183	0.300		
	المجموع الكلي	55.071	185			

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول(4.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، فقد بلغ مستوى الدلالة الكلي (0.74) وهذه النسبة أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) وتشير هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية.

رابعاً: نتائج الفرضية الرابعة

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبيه " ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير عدد الدورات التدريبيه استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات وتبين وجود فروق في الوسط الحسابي الخاص بكافة فئات متغير سنوات الخبرة حيث كانت أعلى الأوساط الحسابية لصالح فئة أقل من 5

سنوات وأقلها من 10-5 سنوات وللتحقق فيما إذا صلت فروق المتوسطات الحسابية إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول (5.4) يوضح ذلك:

الجدول (5.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مصادر التمويل	المربعات بين الفئات	1.341	2	0.670	1.657	0.193
	المربعات الداخلية	74.00	183	0.404		
	المجموع الكلي	75.349	185			
الأنشطة المدرسية	المربعات بين الفئات	.490	2	0.245	.650	0.523
	المربعات الداخلية	68.960	183	0.377		
	المجموع الكلي	69.450	185			
التمويل الذاتي	المربعات بين الفئات	1.809	2	0.905	1.650	0.195
	المربعات الداخلية	100.334	183	0.548		
	المجموع الكلي	102.143	185			
تمويل المجتمع المحلي	المربعات بين الفئات	.280	2	0.140	0.277	0.758
	المربعات الداخلية	92.258	183	0.504		
	المجموع الكلي	92.538	185			
تمويل الجمعيات الخيرية	المربعات بين الفئات	1.227	2	0.614	0.886	0.414
	المربعات الداخلية	126.696	183	0.692		
	المجموع الكلي	127.924	185			
الدرجة الكلية	المربعات بين الفئات	.740	2	0.370	1.247	0.290
	المربعات الداخلية	54.331	183	0.297		
	المجموع الكلي	55.071	185			

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(α=0.05)**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول(5.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة

الغربية تعزى لمتغير عدد الدورات التدريبيه فقد بلغ مستوى الدلالة (0.29) وهذه النسبة أكبر من مستوى الدلالة (α=0.05) وتشير هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية .

خامساً : نتائج الفرضية الخامسة

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين متوسطات وجهات نظر مديري المدارس في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديرية " ومن أجل فحص صحة الفرضية المتعلقة بمتغير عدد الدورات التدريبيه استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية واختبار التباين الأحادي (one way ANOVA) للعينات المستقلة وتبين وجود فروق في الأوساط الحسابية لفئات متغير المديريه حيث كانت أعلى الأوساط الحسابية لصالح طولكرم وأقلها لصالح قباطيه وللتحقق فيما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول (6.4) يوضح ذلك:

الجدول (6.4) نتائج اختبار التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديريه

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مصادر التمويل	المربعات بين الفئات	3.131	7	0.447	1.103	0.363
	المربعات الداخلية	72.218	178	0.406		
	المجموع الكلي	75.349	185			
الأنشطة المدرسية	المربعات بين الفئات	7.459	7	1.066	3.060	0.005
	المربعات الداخلية	61.991	178	0.348		
	المجموع الكلي	69.450	185			
التمويل الذاتي	المربعات بين الفئات	7.610	7	1.087	2.047	0.052
	المربعات الداخلية	94.533	178	0.531		
	المجموع الكلي	102.143	185			
تمويل المجتمع المحلي	المربعات بين الفئات	5.770	7	0.824	1.691	0.114
	المربعات الداخلية	86.768	178	0.487		

	المجموع الكلي	92.538	185			
تمويل المنظمات الغير حكومية	المربعات بين الفئات	5.926	7	0.847	1.235	0.286
	المربعات الداخلية	121.998	178	0.685		
	المجموع الكلي	127.924	185			
الدرجة الكلية	المربعات بين الفئات	4.493	7	0.642	2.259	0.032*
	المربعات الداخلية	50.578	178	0.284		
	المجموع الكلي	55.071	185			

***دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05)**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول(6.4) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المحافظة، فقد بلغ مستوى الدلالة (0.29) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة (α= 0.05)، وتشير هذه النتيجة إلى قبول الفرضية الصفرية ، ولتحديد بين أي المستويات كانت الفروق استخدمت الباحثة اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجدول (7.4)التالية تبين ذلك:

جدول رقم(7.4) : نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المديريه

المقارنات	جنوب نابلس	جنين	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	طوباس	قباطيه
نابلس	-0.041	0.0695	-0.264	0.21654	0.26357	0.29593	0.3148*
جنوب نابلس		0.1119	-0.222	0.25832	0.30535	0.3377	0.3566*
جنين			-0.333	0.1470	0.19406	0.2264	0.24533
طولكرم				*0.4807	*0.527	*0.5601	*0.5790
قلقيلية					0.04703	0.07938	0.09830
سلفيت						0.03236	0.05127
طوباس							0.01891

***دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة(α=0.05)**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (7.4) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات التصنيف للمديريه حيث كانت على النحو الاتي:

- هناك فروق بين (نابلس وقباطيه) وكانت هذه الفروق لصالح نابلس
- هناك فروق بين (جنوب نابلس وقباطيه) وكانت هذه الفروق لصالح جنوب نابلس
- هناك فروق بين (طولكرم وقلقيلية) وكانت هذه الفروق لصالح طولكرم
- هناك فروق بين (طولكرم وسلفيت) وكانت هذه الفروق لصالح طولكرم
- هناك فروق بين (طولكرم وطوباس) وكانت هذه الفروق لصالح طولكرم
- هناك فروق بين (طولكرم وقباطيه) وكانت هذه الفروق لصالح طولكرم

ثانياً: النتائج المتعلقة بسؤال المقابلة :

لقد تم مقابلة عدد من مديري المدارس الحكومية الاساسية في مديريات شمال الضفة الغربية والبالغ عددهم (8) لطرح السؤال عليهم والإستماع إليهم حيث اتفق جميعهم على وجود مشكلات تتعلق بتوفير مصادر التمويل في المدارس الحكومية الأساسية، وهناك صعوبات يواجهها مديري تلك المدارس عند محاولتهم إجراء بعض التغيرات أو التعديلات الخاصة بالمدارس أو صيانة الأجهزة المتوفرة أو عند اللجوء إلى شراء أجهزة إلكترونية جديدة أو بعض المستلزمات الضرورية للقيام بالعملية التعليمية على أكمل وجه وبالتالي تحسين مخرجات تلك العملية وتوفير أجواء موائمة تساعد الطلبة على تلقي التعليم بجودة عالية وكذلك رفع مستوى تحصيلهم التعليمي .

السؤال : ما سبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل ؟

بعد مقابلة عدد من المدراء وطرح السؤال عليهم المتعلق بسبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية والاستماع لأجوبتهم كانت النتائج كالآتي:

فقد اتفق جميع المديرين الذين تم مقابلتهم على ضرورة التعاون مع المجتمع المحلي من مجالس قروية وبلديات وأصحاب حرف ومجالس أولياء أمور من أجل التغلب على المعوقات التي تواجههم في توفير مصادر التمويل، في حين أكد (م1، م5، م7،م8 ،م4) على ضرورة التعاون مع

المؤسسات الحكومية والخاصة، وكذلك بيع منتجات الطلبة وأعمالهم الفنية، كما اتفق(م1، م4، م6، م7) على ضرورة التواصل مع المؤسسات التنموية ،في حين أشارة (م1، م2، م4، م6،)إلى إنشاء حدائق مدرسية، وكذلك اتفق كل من (م3، م7، م8) على إقامة مشاريع أشغال يدوية وبيعها بينما اتفقا (م2، م5) على ضرورة عمل دورات تقوية للطلبة وإطلاق حملات تبرع، كما أكد (م2) على ضرورة تخصيص مبلغ مالي من وزارة التربية والتعليم ضمن الدعم الخارجي المقدم للوزارة، وكذلك اقترح تبرع كل موطف للمدرسة بنسبة 1% من راتبه الشهري.

الجدول (8.4) يبين استجابات مديري المدارس الحكومية الأساسية على سؤال المقابلة مع التكرار (ن=8)

الرقم	النص	التكرار	النسب
1	التعاون مع المجتمع المحلي: مجالس قروية وبلديات، أغنياء، أصحاب حرف ومجالس أولياء الأمور.	8	%100
2	التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة.	5	%63
3	بيع منتجات الطلبة وخاصة الأعمال الفنية بمزادات علنية لأصحاب الدخل الكبير.	5	%63
4	التواصل مع المؤسسات التنموية التي تهتم بقطاع التعليم مثل : الرؤية العالمية، اليونيسف، هيئة مكافحة الفساد.	4	%50
5	انشاء حدائق مدرسية ومشاريع زراعية منتجة مثل الأعشاب الطبية والخضروات.	4	%50
6	إقامة مشاريع أشغال يدوية للطلبة وعمل معرض وبيعها لعامة الناس	3	%37.5
7	عمل دورات تقوية للطلبة بمدخول مادي.	2	%25
8	إطلاق حملات التبرع والعمل التطوعي بالتعاون مع المجتمع المحلي.	2	%25
9	تخصيص مبلغ مالي من وزارة التربية والتعليم وذلك ضمن الدعم الخارجي الذي يقدم للوزارة.	1	%12.5
10	تبرع كل موظف للمدرسة بنسة 1% من راتبه الشهري.	1	%12.5

ويوضح الجدول (8.4) أن أعلى نسبة تكرار (8) كان للفقرة الأولى، ونصها "التعاون مع المجتمع المحلي :مجالس قروية وبلديات، أغنياء، أصحاب حرف ومجالس أولياء الأمور " بنسبة (100%) بما يتعلق بسبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الأساسية الحكومية في توفير مصادر التمويل، يليها ثاني أعلى نسبة تكرار (5) للفقرة الثانية والتي أكدت عى ضرورة التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة بنسبة (63%) وكذلك الفقرة الثاالثة والتي أكدت على ضرورة بيع منتجات الطلبة وخاصة الأعمال الفنية بمزادات علنية لأصحاب الدخل الكبير بنسبة (63%) يليها في المرتبة الثالثة الفقرة الرابعة بنسبة تكرار (4) والتي تؤكد على ضرورة التواصل مع المؤسسات التنموية التي تهتم بقطاع التعليم مثل : الرؤية العالمية، اليونيسف، هيئة مكافحة المخدرات بنسبة (50%) وكذلك الفقرة الخامسة ونصها "انشاء حدائق مدرسية ومشاريع زراعية منتجة مثل الأعشاب الطبية والخضروات" بنسبة (50%) ،في حين أكد ثلاثة منهم في الفقرة السادسة على إقامة مشاريع أشغال يدوية للطلبة وعمل معرض وبيعها لعامة الناس بنسبة (37.5%) ،في حين اقترح اثنان منهم في الفقرة السابعة على ضرورة عمل دورات تقوية للطلبة بمردود مادي بنسبة (25%)، و كذلك في الفقرة الثامنة التي نصها "اطلاق حملات التبرع والعمل التطوعي بالتعاون مع المجتمع المحلي" بنسبة (25%)، كما أكد أحد المدراء في الفقرة التاسعة على ضرورة تخصيص مبلغ مالي من وزارة التربية والتعليم وذلك ضمن الدعم الخارجي الذي يقدم للوزارة بنسبة (12.5%)، وكذلك في الفقرة العاشرة التي نصها "تبرع كل موظف للمدرسة بنسبة 1% من راتبه الشهري" بنسبة (12.5%).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

- **مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة**
- **مناقشة النتائج المتعلقة بالمقابلة**
- **التوصيات**

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

مقدمة

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أداتي الدراسة، والمتعلقة بالتعرف إلى المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية، وكذلك التعرّف إلى دور بعض المتغيرات (الديموغرافية) في موضوع الدراسة.

وقد احتوت هذه الدراسة على عدد من الأسئلة والفرضيات، وفي هذا الفصل ستناقش النتائج الخاصة بالأسئلة والفرضيات، إضافة إلى طرح بعض التوصيات في ضوء نتائج هذه الدراسة.

أولاً : مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

مناقشة النتائج المتعلقة في السؤال الأول

ما المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية ؟

أظهرت نتائج السؤال الأول أن المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية جاءت بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (0.54)، وهذا يدل على أن المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل كانت كبيرة بوجه عام.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أنه لا يتوفر في المنظمات غير حكومية خطط هادفة تدعم تمويل التعليم المدرسي بصورة مباشرة وتساعد في توفير المستلزمات الأساسية التي تسهم في تحسين العملية التعليمية وتقدمها، بالاضافة لعدم قيام المؤسسات الاهلية بتغطية العجز المالي في المدارس وقلة تخصيص نسبة من الضريبة للتعليم المدرسي، وكذلك عدم تشجيع المشاريع الطلابية ودعمها التي تعمل على تفعيل آليات التمويل وأن هناك قلة في استفادة الطلبة من أدوات التمويل الذاتي للمدرسة،

وأن هناك عقبات أمام تنوع مصادر التمويل بسبب محدودية الإجراءات المتبعة من قبل مديري المدارس، كما تفسر الباحثة هذه النتيجة إلى عدم تأجير ساحات المدرسة من أجل إقامة المناسبات مقابل مردود مادي معلوم، وعدم استثمار ملاعب المدرسة في إقامة المباريات مقابل نسبة مادية معقولة أو استثمار الغرف الصفية في وقت الفراغ من أجل إعطاء دورات تعود بالمردود المادي للمدرسة، وأن هناك نقص في الدعم الفردي للمدارس بكافة اشكاله وألوانه.، وأن هناك تهرباً من إنشاء مؤسسات تختص برعاية المدارس ومساعدتها مالياً، وقد يعزى ذلك للوضع الاقتصادي الصعب لدى الكثير من الأسر الفلسطينية.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الكلباني(2019) ، ودراسة الدرابسة(2018) ، ودراسة الماضي 2016) (، ودراسة الجربوي (2015) فأظهرت نتائجها أن درجة المعوقات كانت كبيرة .

اختلفت مع نتائج دراسة محروس والسلمي(2019) ، ودراسة سليمان(2014) ، ودراسة فرانكFrank (2009) .

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني(فرضيات الدراسة) والذي ينص على :

هل تختلف المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل من وجهات نظر المديرين والمديرات في مديريات شمال الضفة الغربية باختلاف متغيرات (الجنس والمؤهل العلمي والخبرة في الإدارة المدرسية والدورات التدريبية)؟.

وجاءت نتائج هذا السؤال في مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة كما يلي:

بالنسبة إلى متغير الجنس

أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياًعند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين متوسطات استجابات مديري المدارس في للمعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل في مديريات شمال الضفة الغربية تعزى إلى متغير الجنس وكانت لصالح الإناث .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أسباب اجتماعية متجذرة في فلسفة المجتمع الفلسطيني وعقلية الناس، ذلك بان المجتمع ينظر نظرة إحترام وتقدير للإناث أكثر من الذكور محاولين إرضاء المرأة، فكثير من أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية يميلون لتلبية طلبات الإناث بما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للمدرسة أكثر من الذكور، بالإضافة إلى أن هناك تعاون أكبر من قبل المجتمع

المحلي ومجلس الأمهات مع مدارس الإناث بسبب تفرغ الكثير من الأمهات وإهتمامهن المتواصل بتحصيل الطالبات ورفع مستواهن التعليمي وتحقيق تعليم أفضل ،على العكس من مدارس الذكور فهناك قلة تعاون المجتمع المحلي بسبب انشغال الآباء بالعمل وعدم توفر الوقت الكافي للسؤال على ابنائهم في المدارس وتفقد ما يلزم مدارسهم . ناهيك عن كون الإناث أكثر مواظبة وإلتزام بالقوانين ومطالبة وإلحاح من المدراء الذكور وأكثر قناعة بضرورة زيادة المساهمة والدعم للمدارس من أجل مواكبة التطور والتحسن . حيث انه وبعباره أخرى إن الإناث يشتغلن على توفير مصادر تمويل أكثر من الذكور وإن المديرات يحاولن و بكل طاقاتهن إيجاد حلولاً لتوفير مصادر للتمويل أكثر من الذكور .

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة اللحدان(2016) ودراسة جونسون (**Johnson ،2012**) فأظهرت نتائجها وجود فروق دالة إحصائياً تعزى إلى متغير الجنس ولصالح الإناث.

بالنسبة إلى متغير المؤهل العلمي

حيث أظرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات مديري المدارس للمعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل تعزى إلى متغير المؤهل العلمي ولصالح الدراسات العليا.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن عينة الدراسة من المديرين الحاصلين على دراسات عليا أكثر إلمام بالأمور التربوية المتعلقة بالمدارس واكثر إدراك لما ينقص المدارس من تجهيزات ومعدات تساعد على تطويرها وتحسين مخرجاتها ولديه خبرة ودراية في اختيار الأساليب المناسبة والمتطورة وفقاً لمعايير واضحة ومرنة التي يمكن من خلالها الحصول على التمويل اللازم للمدرسة، وكذلك لديهم القدرة على جلب إهتمام الجهات المانحة وحسن التعامل معهم .بالإضافة إلى تقدير المجتمع المحلي لأصحاب الشهادات العليا والتواصل معهم للإستفادة منهم وإفادة أبنائهم الطلبة ومحاولتهم التعاون معهم وتلبية طلباتهم التي تصب في صالح المدرسة والطلبة وبالتالي المجتمع ككل.

واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الشهري والمنقاش (2018) ودراسة لوكاس مايكل (**Lawkas Mikle ،2007**) فأظهرت نتائجها وجود فروق دالة إحصائياً ولصالح الدراسات العليا.

بالنسبة إلى متغير سنوات الخبرة

حيث أظرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات مديري المدارس للمعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل تعزى إلى متغير سنوات الخبرة في الإدارة المدرسية .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن سنوات الخدمة لا تؤثر على المعوقات التي تواجه إدارة المدارس في توفير مصادر التمويل، فتلك المعوقات موجودة في المدارس ويعاني منها جميع المدراء في السلك التعليمي سواء الجديد أو القديم، حيث يتعاملون بنفس الطريقة وأن النظام المتوفر في المدارس الحكومية متشابه في جميع المدارس فيما يختص بالتمويل، لذلك فإن المديرين في مجال عملهم يحكمهم نظام موحد وهم جميعاً يطبقون النظام المُسنّ عليهم، وبغض النظر عن سنوات الخبرة لديهم،كما أن طبيعة التمويل الواجب توفيره للمدارس تستوجب شروط يجب الإلتزام بها من قبل الجميع من أجل الحصول عليه وبالتالي جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة متشابهة ولا يوجد بها فروق حسب متغير سنوات الخبرة ،فجميع الإجراءات والمستجدات والتعليمات التي تطرأفي ساحة التربية والتعليم يخضع لها جميع المدراء بغض النظر عن سنوات الخبرة .

بالنسبة إلى متغير عدد الدورات التدريبية

حيث أظرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات مديري المدارس للمعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل تعزى إلى متغير عدد الدورات التدريبية.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن عينة الدراسة من المديرين في المدارس يخضعون لدورات تدريبية في مواضيع تربوية معينة لتأهيلهم وزيادة كفائتهم في إدارة المدارس وحسن قيادة الكادر التعليمي وتوجيههم،وليس هناك دورات ترشدهم لكيفية توفير التمويل اللازم لمدارسهم فالمدير يجتهد بشكل شخصي ويستخدم الأسلوب الذي يناسبه لتوفير التمويل وتحسين ظروف المدرسة ،لذلك لايوجد تأثير للدورات التدريبية التي يتلقوها المدراء على المعوقات التي تواجههم في توفير مصادر التمويل كما ان هناك قوانين وأنظمة موحدة لكافه المدارس ويطبقها المديرون بخصوص التمويل وذلك بغض

النظر عن عدد الدورات التي حصل عليها مدير المدرسة، أي أن عدد الدورات التي حصل عليها مدير المدرسة لا تؤثر في توفير مصادر التمويل.

بالنسبة إلى متغير المديرية

حيث أظرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات مديري المدارس للمعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل تعزى إلى متغير المديرية.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن المدارس الحكومية الاساسية تخضع لنظام وسياسة تربوية واحدة ومحددة من وزارة التربية والتعليم العالي والمدراء في المديريات والمحافظات يخضعون لنفس القوانين والتعليمات التي تلتزم بها الجميع وخاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لسد بعض الإحتياجات للمدرسة . وكذلك المجتمع الفلسطيني مجتمع متماسك لما يعانية من ظروف قاهرة بسبب الإحتلال فنجد أن هناك نفس الظروف التي تؤثر على المدارس وسير العملية التعليمية فالإحتياجات متشابهة في جميع المدارس وكذلك تعاني من نفس المعوقات بغض النظر عن إختلاف المديرية

مناقشة النتائج المتعلقة بالمقابلة

سؤال المقابلة: ما سبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل؟

أظهرت النتائج أن أعلى نسبة تكرار فيما يتعلق بسبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية ضرورة التعاون مع المجتمع المحلي من مجالس قروية وبلديات وأصحاب حرف ومجالس أوليا أمور بنسبة (100%) يليها التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة وكذلك بيع المنتجات الطلبة وخاصة الفنية بمزادات علنية لأصحاب الدخل الكبير بنسبة (63%).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى قدرة أفراد المجتمع المحلي من مجالس قروية وبلديات وأصحاب حرف وأولياء أمور ميسوري الحال على تقديم الدعم المادي والمعنوي للمدارس الحكومية والذي يمكن مدراء تلك المدارس من التصرف وإيجاد الحلول لأي من المشاكل التعليمية التي تطلب تمويل

ومساهمة من قبلهم، وكما أن التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة يوفر الكثير من المستلزمات التي تستعملها تلك المؤسسات ويمكن الإفادة منها في المدارس الحكومية. بالإضافة إلى أهمية المنتجات الفنية التي هي من إعداد الطلبة التي تتلف دون الإستفادة منها، حيث يجب المحافظة عليها وعرضها على ذوي الدخل الكبير وبيعها واستخدام تلك المردود لصالح العملية التعليمية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الاستبانة.

التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي الباحثة بما يلي:

- العمل على زيادة الدعم المالي الحكومي للمدارس بشكل يتناسب مع متطلبات التوسع والتطور العلمي.
- العمل على تقوية ودعم المشاريع الطلابية التي تعمل على تفعيل آليات التمويل.
- ضرورة العمل على دعم الطلبة من أجل المشاركة في المسابقات التي تعود بالمردود المادي على المدارس.
- العمل على تأجير مرافق ساحات المدارس من أجل إقامة المناسبات مقابل مردود مادي والعمل على فندقة المدارس بعد الدوام المدرسي.
- ضرورة تشجيع العاملين في القطاع الخاص في الدعم المالي للمدارس.
- ضرورة إجراء دراسات أخرى تتناول موضوع معوقات توفير مصادر التمويل مع متغيرات أخرى لم تتطرق إليها الدراسة الحالية.
- ضرورة عمل دراسة مقارنة بين هذه الدراسة ودراسات أخرى تتناول مجتمع دراسي آخر لم تشتمل عليه الدراسة الحالية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً المراجع العربية

- ابراهيم، مروان (2002) .**الإحصاء الوصفي والاستدلالي** . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ص9،عمان الأردن.
- أبو الحمص، نعيم (2006) .**نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)القدس، رام الله.
- أبو الرب، نور الدين والظاهر، مفيد والكخن، رشيد وعبد الجواد، اسلام (2002) . **مدخل إلى علم التمويل**، عمادة البحث العلمي، فلسطين.
- أبو شمالة، نواف (2018) . **الارتقاء بالتعليم في الدول العربية: متطلبات الاستدامة وقيود التمويل**، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**،ع (3) ،ص 38-84.
- اسماعيل، طلعت (2017). **تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات**،كلية التربية –جامعة الزقازيق ،ع(95) ،ج(2) مصر.
- البحيري، محمود، حامد، محمد وزيدان، همام (2008) .**تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة**، القاهرة:عالم الكتب، مصر.
- بغدادي، منار(2009) **السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة**، رقم الإيداع 2008\22639.الترقيم الدولي:050-438-977.
- البسطامي، سلام (2013).**مستوى إدارة استراتيجيات التكيف للضغوط النفسية لدى آباء وأمهات الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- بيومي، رانيا و راشد، صبري وجورجيت، دميان ومحمد، ماهر (2017) . واقع التمويل الأجنبي للتعليم قبل الجامعي في مصر، **مجلة كلية التربية**، بور سعيد – مصر ع (22)، ص- 858 889.
- الجربوي، سمية (2015) . تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي، **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، الأردن ، ص268- 244.

- الجعفري، محمود والعارضة، ناصر (2002). **تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه . القدس ورام الله** ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- جلال، أحمد وكنعان، طاهر (2012) . **تمويل التعليم العالي في البلاد العربية.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- الجمل، هشام(2006) . **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية،** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي
- جوهر، علي وصيام، توفيق(2018) .**متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم العام لتطوير التعليم الإبتدائي بمصر**، جمعية الثقافة من أجل التنمية. ع (19) ص96-71.
- جوهر، علي والملاحي، وفاء(2018) . متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم .في مصر في ضوء التوجهات المعاصرة، **مجلة الثقافة والتنمية**، ج (19)،ع (130) ص238- 203.
- الحاج، طارق(2002) . **مبادئ التمويل**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع 129 .
- حسب النبي، أحمد (2016) . **تمويل التعليم في فرنسا وألمانيا وإمكانية الإفادة منها في إصلاح تمويل التعليم في مصر**، ع(101). ص191 -65 .
- حسين، بانقاطة وآدم، أحمد (2018) . دور نظام تمويل التعليم الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم-السودان، **المجلة التربوية المتخصصة** ،ج (7) ع (2) ص154-145.
- الحمدان، جاسم والأنصاري، أمل (2007) المشاركات المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية للمدارس الثانوية بدولة الكويت. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية(الكويت)**، ج (33)، ع (125)، ص 98-55 .
- الدرابسة، وصال (2018). تمويل منافع التعليم في المصارف الإسلامية والتقليدية، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، المركز القومي للبحوث ، غزة ،ج (2) ع (11) ص88-70.
- ربايعة، عدنان والعتوم بركات (2017) دور الوقف في تمويل التعليم : دراسة حالة الأردن، **مجلة المنار للبحوث والدراسات**، الأردن ،ج (23) ع (2) ص 193 -161.

- رحمة، أنطوان (2000) . **كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وتحسينها،** المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت ، 19-17نيسان ص55- 29.
- الرفاعي، عقيل (2008) . **تطوير التعليم وتمويله**، دراسات مقارنة، المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر .
- السالم، منال والمنقاش، سارة (2018). الأوقاف التعليمية كمصدر لتمويل التعليم في التاريخ الإسلامي ومقترحات الاستفادة منها، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، غزة، فلسطين، ج (26) ع (5) ص306-281 .
- سليمان، مي (2014). **الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة، مصر .
- السيدية،محمد وباطويح، محمد (2000). **تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية.** بيروت ص 55–29.
- شامي، شريفة (2018) . واقع ومستقبل الإنفاق وتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للإحصائيين الاجتماعيين،ج (4) ع (59)،ص 40-62.
- الشنيفي، علي (2018) .البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين ،ج (2) ع (10) ص90-70.
- الشهري، زانة والمنقاش سارة (2018). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، **المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة**، ع(3)، ص165.
- صالح، إبراهيم (2017) . مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية**، اليمن ،ج (41) ،ع (3) ص48-14.

- صائغ، عبد الرحمن (2000). **تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية : أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة**، مؤتمر علمي، بيروت 17-19 نيسان ص55-29 .
- صبيح، لينا زياد (2005) . **صيغ تمويل العليم المستقاه من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني**، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ،غزة.
- صلاح الدين، نسرين و عبد الله، حمد و محمد، لاشين وصالحة، عيسان(2018) . أموال الأوقاف وتمويلها وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان، **المجلة التربوية الدولية المتخصصة** ،ج (7) ع (5) ص101-86 .
- عبد العزيز، سلوى (2018) . **تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.ج (10) ع(1).
- العتيبي، حسناء (2018) . تجارب بعض الدول المتقدمة (أمريكا– بريطانيا– اليابان-أستراليا) في تمويل التعليم العالي وسبل الاستفادة منها، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، المركز القومي للبحوث، غزة ،ج (2) ع (25) ص31-1.
- العجمي، محمد (2007) . **اقتصاديات التعليم آليات ترشيد الإنفاق التعليمي ومصادر تمويله**، الإسكندرية ، مصر .
- عزوز، رفعت (2009) . **اقتصاديات وتمويل التعليم**، جامعة قناة السويس: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ميدان الظاهر، الطبعة الأولى ،القاهرة، مصر.
- العزيزي، بهجت وناس، محمد(2006) . **دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية: دار الجامعة الجديدة** ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، مصر.
- عيروط، مصطفى (2017) . **مشكلات التمويل المالي وأثرها على اتخاذ القرارات الإدارية من وجهة نظر الإدارات العليا في الجامعات الأردنية**، كلية الأميرة عالية الجامعية : العلوم التربوية ج (2)ع (3).
- غنيمة، محمد (2002) . **تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر**: أساليب جديدة ،ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

- القشطان، عبد الله (1987) . **التعليم العربي الحكومي أبان الحكم التركي والانتداب البريطاني 1516-1948**، ط1، مكتبة التوثيق والمخطوطات والنشر ،عمان.
- الكلباني، جوخة (2019). دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الاعاقه لسلطنه عمان من وجهة نظر أصحاب العلاقه، **المجله العربيه لعلوم الإعاقة والموهبة**، ع7، سلطنة عمان.
- اللحيدان، مريم (2016). **دور لإدارة المدرسية في مدارس البنات الحكومية بمدينة الرياض في زيادة التمويل الذاتي**، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض .
- الماضي، عبدالعزيز(2016) . **تنويع مصادر التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة المدارس بمدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الشرق العربي، الرياض.
- المتبولي، صلاح الدين (2003) **التعليم والقروض الأجنبية**، قضايا تربوية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الرقم البريدي -21411 الإسكندرية.
- مجنن، أندريه (1987) . **مشروعات التعليم : تفصيلاتها – تمويلها– إدارتها**، دار النهضة العربية للطباعة.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Adam,Rorris (2011). **Assessment of Current Process for Targetin of Schools Funding to Disadvantaged Students. Melbourne** : Australian Council for Educational

Banicki, Guy,& Murphy,Gregg (2014)."**Adequacy Model for School Funding "** Research in Higher Education Journal. Vol 23 -2014.

Ben David, Hadar Irish & Ziderman,Adrian (2010). **Anew Model for Equitable and Efficient Resource Allocation to School** ; The

Israeli Case. Discussion Paper No. 4822 . Bonn: The Institute for the Study of labor.

Brown,Catherine ; Sargred,Scott,& Benner,Meg(2017). **Hidden Money : The Outsized Role of Parent Contribution in School Finance .Washington**,D.C: The Center for American Progress.

Bruce D. Baker -Carey,K (2002). **Educational Funding and Low – Income Children :A review of Current Research .Center on Budget and Policy Priorities**.820 First Street,NE،Suite 510.

Carpenter, John, C. Development of A structural Equation modle to identify the relation Between Expenditures and student perfomance in Texas public High school ،D.A.I.. VOL. (61) NO.(19)

Charles,D. A(2008) **study of capital financing models at two public four –higher education institutions**. Ed university of pennsytvania .

Chingo, M. Matthew & Blagg,Kristin (2017) . **Making Sense of State School Funding Policy**. NO.(10).

Deorah Klehr et all (2013). **Funding Formulas and Fairness : What Pennsyvania Can Learn from Other States' Education Funding Formulas?**. Newark,NJ: Education Law Center.

Gershberg'A. &Schuerman,T.(2001**). Public Education.Expenditures and welfare in Mexico** .Educatoin Revew,vol . (20).No.(1),2001.

Halaz, Gabor (2002). **Changes in the Management and Financing of Education System,**European Journal of Education .

Hanna, Robert, Marchitello, Max,& Brown,Catherine (2015). **Comparable but Unequal :School-Funding Disparities**. Washington,D.C: The Center for American Progress.

Herman, Juliana (2013) .Canda's Approach to School Funding: The Adoption of Providential Control of Education Funding in Three Provinces . Washington,D.C. Center for American Progress.

Johnson,(2012**). Participation in The Cost of Higher Education : Education Expenses and financial Assistance. Society for research in Higher Education** .London United Kingdom .

Kim, J. & Han,M.(2014). **Education Financing and Public Private Partnership Development Assistance Model .Global Conference on Cotemporary Issues in Education (PP- 100 – 103)**. Las Vegas : Social and Behavioral Sciences.

Leachman, Michael ; Masterson,Kathleen & Wallace,Marlana (2016). **After Nearly a Down in Some States**. Washington,D.C. Center on Budget and Policy Priorities.

Lukas, Michael J.(2007). **An Analysis of Nebraska School Districts 'Profile of Central Fund Receipts and Disbursements as Related to Selected Characteristics**. Doctor of Education Submitted to The Graduate College at the University of Nbraska . Lincoln, NE: University of Nebraska.

Mathew M.Chingos &Kristin Blagg (2017**). Making Sense of State School Funding Policy** . November.2100M,Street NW, Washington,D.C.20037.

Miller, Alethia & Analyst,Iegislative (2018). **Report on Adequency of Public Education Funding As Required by Article VIII,**Section 8 of Oregon Constitution.

Ontario ,(2018**). Educational Funding A guide to the Grant for Student Needs** www.schoolfundingfairness.org .

Pabian, P.Melichar,M & Sebkova,H(2006). Funding System and their Effects on Higher Education Systems. https://www.oecd.org/czech/38307972.pdf.

Research.

Sass,Tim R ; Hannaway,Jane,Xu,Zeyu; Figlio,David N& Feng,Li (2010). **Value Added of Teachers in Higher Poverty Schools and Lower – Poverty Schools.** Working Paper No 52 .Washington,D.C.CALDER Center.

Serna,G.R. and Haris (2014**). Higher Education Expenditures and State Balanced Budget Requirement Is there Relationship. Journal of Education Finance**,Vol.(39),No.(3),PP.175-202.

Smith,Joanna,Hovanes Gasparian,Nicholas Perry and Fatima Capinpin(2013) . **"Categorical Funds: The Intersection of School Finance and Governance."** Washington,DC: Center for American Progress.

Sugarman, Julie (2016). **Funding An Equitable Education for English Learner in The United States. Washington**,D.C. Migration Policy Institute.

Titus, M. A.(2006). **No college student left behind : The influence of financial aspects of a state's higher education policy on college completion**. The Review of Higher Education,29(3),293-31.

Ubogu, E . & Veroica,M. Financing Education in Nigerian : Implications and Options for National Development .World Joumal of Education Research ISSN 2375 -97719(Print). Vol.(5).No.(3) .

WWW.Scholinkorg /ojs/index.php/wjer

الملحقات

الملحق(1) : قائمة أسماء المحكمين

الرقم	الإسم	الوظيفة
	د . انتصار عواودة	جامعة الخليل
1	د . جبر خضير	جامعة النجاح الوطنية
2	د . جعفر أبو صالح	جامعة فلسطين التقنية
3	د . رجاء سويدان	جامعة الاستقلال
4	د . سهيل صالحة	جامعة النجاح الوطنية
5	أ.د . عبد عساف	جامعة النجاح الوطنية
6	د . عثمان سوافطة	جامعة فلسطين التقنية
7	د . علي الشكعة	جامعة النجاح الوطنية
8	د. فادي شحادة	جامعة فلسطين التقنية
9	د . فاخر الخليلي	جامعة النجاح الوطنية
10	د . محمد دبوس	جامعة الاستقلال
11	د . محمود الشمالي	جامعة النجاح الوطنية
12	د . محمود رمضان	جامعة النجاح الوطنية
13	أ.د . معزوز علاونة	جامعة القدس المفتوحة

رتبت الأسماء حسب الترتيب الأبتثي

الملحق(2): الإستبانه بصورتها الأولية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الإدارة التربوية

حضرات المديرين والمديرات المحترمين

تحية طيبة وبعد؛

تقوم الباحثة بإجراء دراسة عنوانها: **"المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهات نظر المديرين والمديرات في مديريات شمال الضفة الغربية "**وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة النجاح الوطنية .ولهذا السبب تم إعداد هذه الاستبانة التي بين أيديكم، لذا يرجى الإجابة عن فقراتها بدقة وأمانة ؛ إذ ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرةَ لكم حُسن التعاون

الباحثة

القسم الأول: المعلومات الأولية

يرجى وضع إشارة في المكان المخصص الذي ينطبق عليك

- **الجنس**: ذكر ☐ أنثى ☐
- **المؤهل العلمي**: بكالوريوس فأقل ☐ دراسات عليا ☐
- **الخبرة بالإداره المدرسية**: أقل من 5 سنوات ☐ من 10 -5 سنوات ☐

أكثر من10 سنوات ☐

- **عدد الدورات التدريبية:** أقل من 5 دورات ☐ من 10-5 دورات ☐

أكثر من10 دورات ☐

- **المديريات**: نابلس ☐ جنين ☐ طولكرم ☐ قلقيلية ☐ سلفيت ☐ طوباس ☐ قباطية ☐ جنوب نابلس ☐

القسم الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها

أرجو من حضرتكم قراءة الفقرات الآتية، والإجابة عنها بوضع إشارة في المكان المخصص لها والتي تتفق مع رأيك.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المجال الأول	مصادر التمويل					
1	تعتبر المخصصات المالية من قبل وزارة التربية والتعليم غير كافية لتغطية المصروفات التشغيلية للمدارس.					
2	محدودية الاتفاقات مع بعض الأشخاص أو الشركات لفتح المجال بزيادة مبيعات مقصف المدرسة.					
3	النقص في إعداد الخطط الهادفة إلى تمويل التعليم المدرسي بصورة مباشرة .					
4	قلة قيام الحكومة بتغطية العجز المالي في المدارس.					
5	المساءلة من قبل الجهات المعنية بخصوص حصول المدير\ة على مصادر تمويل بجهود ذاتية.					
6	ضعف الوعي بضرورة تزويد المدارس بالكهرباء و المياه مجانا.					
7	محدودية نسبة ضريبة الدخل و القيمة المضافة المخصصه للتعليم المدرسي.					
8	لا يوجد قانون بتخصيص قسم لصالح التعليم المدرسي يوضع على كل ورقة رسمية.					
9	تخصيص نسبة قليلة من ميزانية الحكومة للتعليم المدرسي.					
10	محدوديه صلاحيات الاداره المدرسيه في					

	الحصول على التمويل اللازم ومجالات صرفه.					
المجال الثاني	**الأنشطة الطلابية**					
1	لا تسعى المدرسة في تنمية مهارات الطلاب والطالبات في مجال الخدمات الإنتاجية للمجتمع المحلي.					
2	ضعف دعم المشاريع الطلابية التي تعمل على تفعيل آليات التمويل..					
3	قلة استفادة الطلبة من أدوات التمويل الذاتي للمدرسة					
4	وجود عقبات أمام تنوع مصادر التمويل الذاتي الخاص بالطلبة في المدارس.					
5	لا تقوم المدرسة بتوفير مذكرات وبنوك أسئلة للطلاب مقابل عائد مادي.					
6	ضعف القدرة على استثمار أفكار الطلاب العلمية والإبداعية في مناقصات أمام الشركات الأهلية.					
7	قلة مشاركة الطلبة في المسابقات التي تعود بالمردود المادي على المدرسة.					
8	قصور المناهج الدراسية في تنميه الميول المهنية للطلاب والطالبات التي تعود بالمردود المادي على المدرسة.					
المجال الثالث	**التمويل الذاتي**					
1	غياب التخطيط السليم في تنمية الموارد الذاتية.					
2	ضعف استثمار ملاعب وساحات المدرسة في إقامة المباريات مقابل نسبة مادية.					
3	قلة استثمار الغرف الصفية في وقت الفراغ من أجل إعطاء دورات تعود بالمردود المادي للمدرسة.					

4	لا تقوم إدارة المدرسة بعقد دورات محو الأميه مقابل مردود مادي.					
5	قلة المرافق الخاصة بالمدرسة من أجل تأجيرها مقابل مردود مادي.					
6	شح المردود المادي للمقصف داخل المدرسة.					
7	افتقار معظم المدارس للمساحات والمرافق التي يمكن استثمارها.					
المجال الرابع	**تمويل المجتمع المحلي**					
1	قله إسهام القطاع الخاص في الدعم المالي للمدارس.					
2	نقص الدعم الفردي للمدارس بكافة أشكاله وأنواعه.					
3	التهرب من إنشاء مؤسسات تختص برعاية المدارس ومساعدتها مالياً.					
4	محدودية الأفراد المتبرعين بوسائل تعليمية وأثاث للمدرسة.					
5	ضعف الوعي المجتمعي لدى القادرين من أولياء الأمور على تقديم الدعم والمساعدة للمدرسة.					
6	تخلف العديد من أولياء الأمور في دفع التبرعات المدرسية.					
7	النقص في أساليب تشجيع الداعمين و المتبرعين للمدرسة من خلال تسميه بعض الفصول أو المعامل بأسمائهم.					
8	لا تستفيد المدرسة من اليوم المفتوح للحصول على عائد مادي مثل(السوق الخيري، معرض الكتاب، أو أنشطه أخرى متنوعه ومشابهه)					
المجال الخاس	**تمويل الجمعيات الخيرية**					
1	قلة تقديم الدعم المادي من الجمعيات الخيرية إلى المدارس.					

2	قلة الإحتفالات التي تنسقها الجمعيات الخيرية باستخدام مرافق المدرسة مقابل مردود مادي.					
3	ضعف تبني الجمعيات الخيرية لأعمال الطلبة داخل المدرسة.					
4	قله المهرجانات التسويقية التي تعود بالمردود المادي على المدارس.					
5	ضعف التواصل بين الإدارة المدرسية والجمعيات الخيرية وطلب مساعدات ماليه منها.					
المجال الساس	**سبل حل المعيقات التي تواجه الإدارة المدرسية في توفير مصادر التمويل**					
1	زيادة الدعم المالي الحكومي للمدارس بشكل يتناسب مع متطلبات التوسع والتطور العلمي					
2	رفع حماس منسوبي المدرسة لدعم فكرة التمويل الذاتي.					
3	الاستغلال الأمثل للمنشورات والكتب المدرسية بالإعلام التربوي كمصدر مساند للتمويل.					
4	تعاون المدارس مع المؤسسات الإنتاجية سواء كانت تابعة للقطاعي الحكومي او الخاص					
5	فرض تبرعات إضافية على الطلبة تعود لصالح المدارس.					
6	تزويد المدارس بمدربين من أجل عقد دورات ومردودها المادي لصالح المدرسة.					
7	التوسع في البرامج ذات المردود المادي في وقت الفراغ في المدارس.					
8	السماح باستثمار وتأجير مرافق المدارس كالقاعات والملاعب والساحات مقابل مردود مادي.					
9	السماح للمدارس من الاستفادة من					

	صناديق التمويل المحلية.					
10	تخصيص جزء من الضرائب والجمارك التي تجنيها الدولة للتعليم المدرسي.					
11	حض الأثرياء على دعم المدارس مقابل اطلاق أسمائهم على مرافق معينة بالمدرسة.					
12	تحفيز وتشجيع أرباب العمل في القطاعات المختلفة على تزويد المدارس بأدوات من مصانعهم(مقاعد، الواح، أجهزة حاسوب .. الخ)					

"شاكرة لكم حسن تعاونكم"

الملحق رقم (3) : الإستبانه بصورتها النهائية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الإدارة التربوية

حضرات المديرين والمديرات المحترمين

تحية طيبة وبعد؛

فتقوم الباحثة بإجراء دراسة عنوانها: **"المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهات نظر المديرين والمديرات في مديريات شمال الضفة الغربية "**وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من جامعة النجاح الوطنية .ولهذا السبب تم إعداد هذه الاستبانة التي بين أيديكم، لذا يرجى الإجابة عن فقراتها بدقة وأمانة ؛ إذ ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرةً لكم حُسن التعاون

الباحثة

سخا صالح سمارة

القسم الأول: المعلومات الأولية

يرجى وضع إشارة في المكان المخصص الذي ينطبق عليك

- **الجنس**: ذكر ☐ أنثى ☐
- **المؤهل العلمي**: بكالوريوس فأقل ☐ دراسات عليا ☐
- **الخبرة في الإدارة المدرسية**: أقل من 5 سنوات ☐ من 10 -5 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐
- **عدد الدورات التدريبية**: أقل من 5 دورات ☐ من 10-5 دورات ☐ أكثر من10 دورات ☐
- **المديريات**: نابلس ☐ جنوب نابلس ☐ جنين ☐ طولكرم ☐ قلقيلية ☐ سلفيت ☐ طوباس ☐ قباطية ☐

القسم الثاني: **مجالات الاستبانة وفقراتها**

أرجو من حضرتكم قراءة الفقرات الآتية، والإجابة عنها بوضع إشارة في المكان المخصص لها والتي تتفق مع رأيك.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المجال الأول	مصادر التمويل					
1	تعد المخصصات المالية من قبل وزارة التربية والتعليم غير كافية لتغطية المصروفات التشغيلية للمدارس.					
2	محدودية الاتفاقات مع بعض الأشخاص أو الشركات لفتح المجال بزيادة مبيعات مقصف المدرسة.					
3	النقص في إعداد الخطط الهادفة إلى تمويل التعليم المدرسي بصورة مباشرة .					
4	قلة قيام الحكومة بتغطية العجز المالي في المدارس.					

5	المساءلة من قبل الجهات المعنية بخصوص حصول المدير\ة على مصادر تمويل بجهود ذاتية.					
6	ضعف الوعي بضرورة تزويد المدارس بالكهرباء و المياه مجانا.					
7	محدودية نسبة ضريبة الدخل و القيمة المضافة المخصصه للتعليم المدرسي.					
8	تخصيص نسبة قليلة من ميزانية الحكومة للتعليم المدرسي.					
9	محدودية صلاحيات الادارة المدرسية في الحصول على التمويل اللازم ومجالات صرفه.					
المجال الثاني	**الأنشطة الطلابية**					
1	لا تسعى المدرسة في تنمية مهارات الطلاب والطالبات في مجال الخدمات الإنتاجية للمجتمع المحلي.					
2	ضعف دعم المشاريع الطلابية التي تعمل على تفعيل آليات التمويل..					
3	قلة استفادة الطلبة من أدوات التمويل الذاتي للمدرسة					
4	وجود عقبات أمام تنوع مصادر التمويل الذاتي الخاص بالطلبة في المدارس.					
5	لا تقوم المدرسة بتوفير مذكرات وبنوك أسئلة للطلاب مقابل عائد مادي.					
6	ضعف القدرة على استثمار أفكار الطلاب العلمية والإبداعية في مناقصات أمام الشركات الأهلية.					
7	قلة مشاركة الطلبة في المسابقات التي تعود بالمردود المادي على المدرسة.					
8	قصور المناهج الدراسية في تنميه الميول المهنية للطلاب والطالبات التي تعود بالمردود المادي على المدرسة.					

المجال الثالث	**التمويل الذاتي**					
1	غياب التخطيط السليم في تنمية الموارد الذاتية.					
2	ضعف استثمار ملاعب وساحات المدرسة في إقامة المباريات مقابل نسبة مادية.					
3	قلة استثمار الغرف الصفية في وقت الفراغ من أجل إعطاء دورات تعود بالمردود المادي للمدرسة.					
4	لا تقوم إدارة المدرسة بعقد دورات محو الأمية مقابل مردود مادي.					
5	قلة المرافق الخاصة بالمدرسة من أجل تأجيرها مقابل مردود مادي.					
6	شح المردود المادي للمقصف داخل المدرسة.					
7	افتقار معظم المدارس للمساحات والمرافق التي يمكن استثمارها.					
المجال الرابع	**تمويل المجتمع المحلي**					
1	قلة إسهام القطاع الخاص في الدعم المالي للمدارس.					
2	نقص الدعم الفردي للمدارس بكافة أشكاله وأنواعه.					
3	التهرب من إنشاء مؤسسات تختص برعاية المدارس ومساعدتها مالياً.					
4	محدودية الأفراد المتبرعين بوسائل تعليمية وأثاث للمدرسة.					
5	ضعف الوعي المجتمعي لدى القادرين من أولياء الأمور على تقديم الدعم والمساعدة للمدرسة.					
6	تخلف العديد من أولياء الأمور في دفع التبرعات المدرسية.					
7	النقص في أساليب تشجيع الداعمين و المتبرعين للمدرسة من خلال تسميه بعض الفصول أو المعامل بأسمائهم.					
8	لا تستفيد المدرسة من اليوم المفتوح للحصول					

	على عائد مادي مثل (السوق الخيري، معرض الكتاب، أو أنشطه أخرى متنوعه ومشابهه).					
المجال الخامس	**تمويل الجمعيات الخيرية**					
1	قلة تقديم الدعم المادي من الجمعيات الخيرية إلى المدارس.					
2	قلة الاحتفالات التي تنسقها الجمعيات الخيرية باستخدام مرافق المدرسة مقابل مردود مادي.					
3	ضعف تبني الجمعيات الخيرية لأعمال الطلبة داخل المدرسة.					
4	قله المهرجانات التسويقية التي تعود بالمردود المادي على المدارس.					
5	ضعف التواصل بين الإدارة المدرسية والجمعيات الخيرية وطلب مساعدات ماليه منها .					

"شاكرة لكم حسن تعاونكم"

الملحق(4): موافقه الجهات ذات الإختصاص

State of Palestine
Ministry of Education
Educational Research & Development Center

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم
مركز البحث والتطوير التربوي

الرقم: ورت/16917/46/4
التاريخ: 2019/5/19
الموافق: 14/رمضان/1440 هـ

السادة مديري التربية والتعليم المحترمين
جنين، قباطية، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، نابلس، جنوب نابلس
تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

نهديكم أطيب التحيات، ونرجو التكرم التعاون مع الطالبة: سخا صالح سمارة، لاستكمال حصولها على شهادة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية، وتنفيذ دراستها بعنوان:
" المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية". وتمكينها من تنفيذ استبانات على عينة من مديري ومديرات المدارس الحكومية التابعة لمديريتكم، وبما لا يتعارض وسير العملية التعليمية.

مع الإحترام والتقدير،،

د. إيهاب شكري
مدير مركز البحث والتطوير التربوي

نسخة :
معالي وزير التربية والتعليم المحترم
عطوفة السيد وكيل الوزارة المحترم
السيد عميد كلية الدراسات العليا المحترم / جامعة النجاح الوطنية

Ramallah P.O. Box (576) ...

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة فلسطين
وزارة التربية و التعليم
مديرية التربية والتعليم –قلقيلية

State of Palestine
Ministry of Education
Directorate of Education -Qalqilia

وزارة التربية و التعليم

الرقم :م ق/ 73/ 48 25

التاريخ : 2019/5/22

حضرات مديري ومديرات المدارس المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

الاشارة/ كتاب وزارة التربية والتعليم رقم وت/16917/46/4

تاريخ 2019/5/19

نهديكم أطيب التحيات ، ارجو التعاون مع الطالبة /**سخا صالح سمارة** في تنفيذ دراستها بعنوان " المعوقات التي تواجه ادارة المدارس الحكومية الاساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهه نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية " وتمكينها من تطبيق دراستها من خلال تعبئة الاستبانة المرفقة بما لا يؤثر ذلك على سير العملية الادارية والتعليمية واعادتها الى قسم التعليم العام بموعد اقصاه اسبوع من تاريخه .

مع الاحترام،،،

أ . صالح ياسين
مدير التربية والتعليم

نسخة / التعليم العام
خ.ه.ع/غ.ص

State of Palestine
Ministry of Education
Directorate of Education - Salfit

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التربية والتعليم

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم – سلفيت

الرقم: م.ت س / 3 / 2769 / 1
التاريخ:20 أيار 2019م
الموافق: 16 رمضان 1440ه

حضرات مديري ومديرات المدارس المحترمين

بعد التحية،،،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

الاشارة: كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم و ت /16917/46/4 بتاريخ 2019/5/19م

نهديكم أطيب التحيات، ونرجو التكرم التعاون مع الطالبة (سخا صالح سمارة) لاستكمال حصولها على شهادة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية، وتنفيذ دراستها بعنوان (المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية). وبما لا يؤثر ذلك على سير العملية التعليمية.

مع الاحـــترام ،،،،

أمين عواد
مدير التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم - سلفيت

نسخة :مدير الدائرة الفنية المحترم
/رئيس قسم التخطيط المحترمة
خ.م/أ.ج

سلفيت – هاتف 09/2515661 – 09/2515665 فاكس 2515664 – 9 – 970

State of Palestine
Ministry of Education
Directorate of Education -Jenin

دولـــــــة فلســـــــطين
وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم/جنين

الرقم : م/ج/ ٢٧/ ٢٠/ ١٦٢٤
التاريخ : 2019/5/20م
الموافق: 15/ رمضان /1440 هـ

القدس
عاصمة الثقافة الإسلامية
al QUDS

حضرة مدير/ة مدرسة ..... المحترم/ة

تحية طيبة وبعد ؛؛؛

الموضوع : تسهيل مهمة

لامانع من قيام الطالبة (سخا صالح سمارة) باجراء دراستها الميدانية والموسومة بعنوان (المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية)، وتوزيع الاستبانة المعدة لهذه الغاية، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير/جامعة النجاح الوطنية.

راجياً تسهيل مهمتها على الا يؤثر ذلك على سير العملية الادارية و التعليمية.

مع الاحترام

أ . طارق علاونة
مدير التربية والتعليم

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم/جنين

أ.غ / ج.م

State Of Palestine
Ministry of Education
Directorate of Education
Qabatia

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم
قباطية

وزارة التربية والتعليم

الرقم: ق/ 4 / 46 / 1385
التاريخ:2019/05/20م

حضرات مديري ومديرات المدارس المحترمين

تحية وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

الإشارة كتاب وزارة التربية والتعليم رقم وت/16917/46/4 بتاريخ 2019/5/19م

أرجو تسهيل مهمة الطالب/ة (سخا صالح سمارة) بإجراء دراسته/ا الميدانية بعنوان " المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر مديري المدارس في مديريات شمال الضفة الغربية "، وذلك بتعبئة الاستبانة المعدة لهذه الغاية، شريطة أن لا يؤثر ذلك سلباً على سير العملية التعليمية.

مع الاحترام، ، ،

أ. محمد زكارنة
مدير التربية والتعليم

ع.ع/ص.ج

هاتف :042522602 /042522603 فاكس:042522604 التعليم العام Email:edu.qabatya@yahoo.com

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies
Dean's Office

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
مكتب العميد

التاريخ : 2019/4/21

حضرة الدكتورة سائدة عفونة المحترمة
منسقة برنامج ماجستير الادارة التربوية

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: الموافقة على عنوان الاطروحة وتحديد المشرف

قرر مجلس كلية الدراسات العليا في جلسته رقم (376)، المنعقدة بتاريخ 2019/4/18، الموافقة على مشروع الأطروحة المقدم من الطالب/ة سخا صالح حمدان برهم، رقم تسجيل 11750654، تخصص ماجستير الادارة التربوية، عنوان الأطروحة:

(المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الاساسية في توفير مصادر التمويل وسبل حلها من وجهة نظر المديرين والمديرات في محافظات شمال الضفة الغربية)

(Obstacles Facing the Administration 0f Government al Basic Schools in Providing Funding Sources and Searching Ways of Solving them From Principals' Perspective views in the West Bank Governorates.)

بإشراف: د. حسن تيم

يرجى إعلام المشرف والطالب بضرورة تسجيل الاطروحة خلال اسبوعين من تاريخ اصدار الكتاب. وفي حال عدم تسجيل الطالب/ة للاطروحة في الفترة المحددة له/ا ستقوم كلية الدراسات العليا بإلغاء اعتماد العنوان والمشرف

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

د. علي عبد الحميد
عميد كلية الدراسات العليا

نسخة : د. رئيس قسم الدراسات العليا للعلوم الانسانية المحترم
: ق.أ.ع. القبول والتسجيل المحترم
: مشرف الطالب
: ملف الطالب

جامعة النجاح الوطنية – كلية الدراسات العليا – 23. 04. 2019 – الرقم المتسلسل

ملاحظة: على الطالب/ة مراجعة الدائرة المالية (محاسبة الطلبة) قبل دفع رسوم تسجيل الأطروحة للضرورة

فلسطين، نابلس، ص.ب 707، 7 هاتف:/2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)* فاكسميل:2342907(09)(972)
Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115 هاتف داخلي (5) 3200
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

الملحق (5) نص مقابلة مديري المدارس الحكومية الأساسية

سؤال المقابلة : ما سبل حل المعوقات التي تواجه إدارة المدارس الحكومية الأساسية في توفير مصادر التمويل ؟

إجابة المدير الأول :

ضرورة التعاون مع المجتمع المحلي من مجالس قروية وبلديات وأصحاب حرف واغنياء ومجالس أولياء الامورومحاولة جلب اهتمامهم نحو المدرسة والطلبة واستخدام أساليب مرنة للتعامل معهم ولدفعهم على المساهمة وتقديم الدعم اللازم لتحسين العملية والتعليمية وبالتالي تحسين مستوى الطلبة .بالإضافة إلى التواصل مع المؤسسات الحكومية الأخرى وكذلك الخاصة وحثهم للمشاركة في إقامة مشاريع تعود بمردود مادي يتم استثماره واستخدامه لصالح العملية التعليمية ،كما واقترح إنشاء حدائق مدرسية ومشايع زراعية منتجة مثل الأعشاب الطبية والخضروات وتسويقها واستخدام المردود لسد حاجات المدرسة المدرسة من أجهزة ومعدات وغيرها.

إجابة المدير الثاني :

ضرورة تحسين العلاقات مع المجتمع المحلي، وكذلك عمل دورات تقوية للطلبة بمردود مادي طبعاً في وقت معين خارج أوقات الدوام الرسمي، بالاضافة إلى ضرورة توفر الدعم من وزارة التربية والتعليم عن طريق تخصيص مبلغ مالي ضمن الدعم الخارجي المقدم للوزارة.كما وأحث كل موظف في المدرسة بالتبرع من راتبه الشهري بنسبة 1%.

إجابة المدير الثالث :

أهم نقطة يمكن من خلالها حل المعوقات التي تواجه المدراء في توفير مصادر التمويل هي التعاون والتواصل المستمر والمثمر مع المجتمع المحلي، وضرورة التخطيط لإقامة مشاريع أشغال يدوية للطلبة وعمل معرض ودعوة الناس من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وعرض المنتجات للبيع ومن ثم استخدام هذا العهائ المادي لسد الإحتياجات التعليمية .

إجابة المدير الرابع:

أنا أركز على أهمية بناء علاقات بناءة مع المجتمع المحلي والتواصل مع الأغنياء وميسوري الحال وليس إجبارهم بل محاولة حثهم على تقديم الدعم والمساعدة للمدرسة التي هي ملك للأهل وأبنائهم من أجل التحسن والتطور، كما وأشجع الإهتمام بالمؤسسات التنموية التي تهتم بقطاع التعليم مثل : الرؤية العالمية، اليونيسف ،هيئة مكافحة المخدرات.

إجابة المدير الخامس:

ضرورة التعاون مع المجتمع المحلي والأخص المجلس القروي الذي بإمكانه تقديم الدعم و إجراء التعديلات المطلوبة في المدرسة حيث يساهم في كل الفعاليات التي تؤدى بالمدرسة فيجب تفعيل تلك المساهمة والمحافظة على تبادل علاقات الود والاحترام بين المدير وأعضاء المجلس القروي وكذلك إطلاق حملات تبرع وعمل تطوعي بالتعاون مع المجلس المحلي .كما وأشجع عمل دورات تقوية للطلبة الذين يعانون من ضعف في أي من المواد، وذلك في أوقات يتفق عليها مع المعلمين خارج أوقات الدوام.

إجابة المدير السادس :

التعاون والتواصل مع المجتمع المحلي وكذلك التواصل مع المؤسسات التنموية التي تهتم بقطاع التعليم مثل الرؤية العامية ،بالإضافة إلى استغلال حديقة المدرسة والعناية بها وإقامة مشاريع زراعية منتجة.

إجابة المدير السابع :

التواصل المستمر والعلاقات الطيبة مع المجتمع المحلي ومجلس اولياء الأمور ،وكذلك بيع منتجات الطلبة وخاصة الاعمال الفنية التي يتم إعدادها خلال حصص الفن بمزادات علنية لأصحاب الدخل الكبير.

المدير الثامن :

التعاون مع المجتمع المحلي وأصحاب الشركات والعقارات وإعلامهم بحاجة المدرسة للدعم وعقد اجتماعات مع أولياء الأمور واطلاعهم على حاجة المدرسة وبدورهم يقومو بتفعيل دورهم بمد يد المساعدة من خلال جمع التبرعات لدعم موازنة المدرسة، واستغلال منتجات الطلب الفنية وبيعها.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Obstacles facing the Administration of Basic Government Schools in Providing Funding Sources and ways to solve them from Principals' Perspective at the Northern West Bank

by
Sakha Salih Samarah

Supervised by
Dr. Hassan Mohammad Tayyem

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Educational Administration, Faculty of Graduated Studies, An- Najah National University, Nablus- Palestine.
2020

The Obstacles Facing the Administration of Basic Government Schools in Providing Funding Sources and ways to Solve them from the Principals' Perspective at the Northern West Bank

by
Sakha Salih Samarah
Supervised
Dr. Hassan Mohammad Tayyem

Abstract

This study sought to identify the obstacles facing the administration of basic governmental schools in Providing funding sources and ways to solve them from principals' perspective at the northern West Bank . Furthermore,the study sought to find out the impact of the some variables,namely: (sex,educational qualification,years of experience, training courses in the domain of administration,and the directorate) on the obstacles of providing funding sources and ways to solve them . in order to achieve this The descriptive field approach was used by the researcher throw two instrument of quantity and quality (questionnaire and interview), the population of the study (530) principals in the basic government schools. the researcher developed a questionnaire consisting of five domains: sources of funding,student activities,self-funding,local community funding, funding of association charities,and then distributed to a sample of (217) principals ,which were selected by random stratified method. After collecting the data,it was coded,entered into the computer and processed statistically using SPSS .

After data collection and analysis,it was found that the study indicated that the obstacles facing the administration of basic government schools in providing funding sources from the principals' perspective in the northern

West Bank directorates was very high: 3.78. And so there are statistically significant differences at the level of significance (α = 0.05) between the means of the principals' perspective on the obstacles facing the administration of the basic government schools in providing the sources of funding in the northern West Bank directorates which might be attributed to the sex variable in favor of females,and to the variable of educational qualification in favor of Graduate studies .

Moreover،the result showed that no statistically significant differences were founded at the level of significance (α = 0.05) between the mean of the principal's perspective in the obstacles facing the administration of basic government schools in providing funding sources in the northern West Bank directorates which might be attributed to the variables of years of experience, number of training courses and the variable of directorate.

Finally,the researcher recommends increase government financial support for schools in line with the requirements of scientific expansion and scientific development and work to strengthen and support student projects that work on the activation of School funding mechanisms .